وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
TEBESSA UNIVERSITY–LARBI TEBESSI

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
UNIVERSITE DE LARBI TEBESSI TEEBSSA

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: تاريخ الثورة التحريرية

العنوان:

مراحل تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1959

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر " ل .م . د"

دفعـــــة: 2020

إعداد الطالبتين:

- لبنـى زروق
- سناء بومعقودة

إشراف الأستاذ:

د. خليدة بليدي

UNIVERSITE DE TEBESSA

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. فرادي الذوادي	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا
أ. د خليدة بليدي	أستاذ مساعد _أ_	مشرفا ومقررا
أ. نجاة بورنان	أستاذ مساعد –أ–	عضو ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

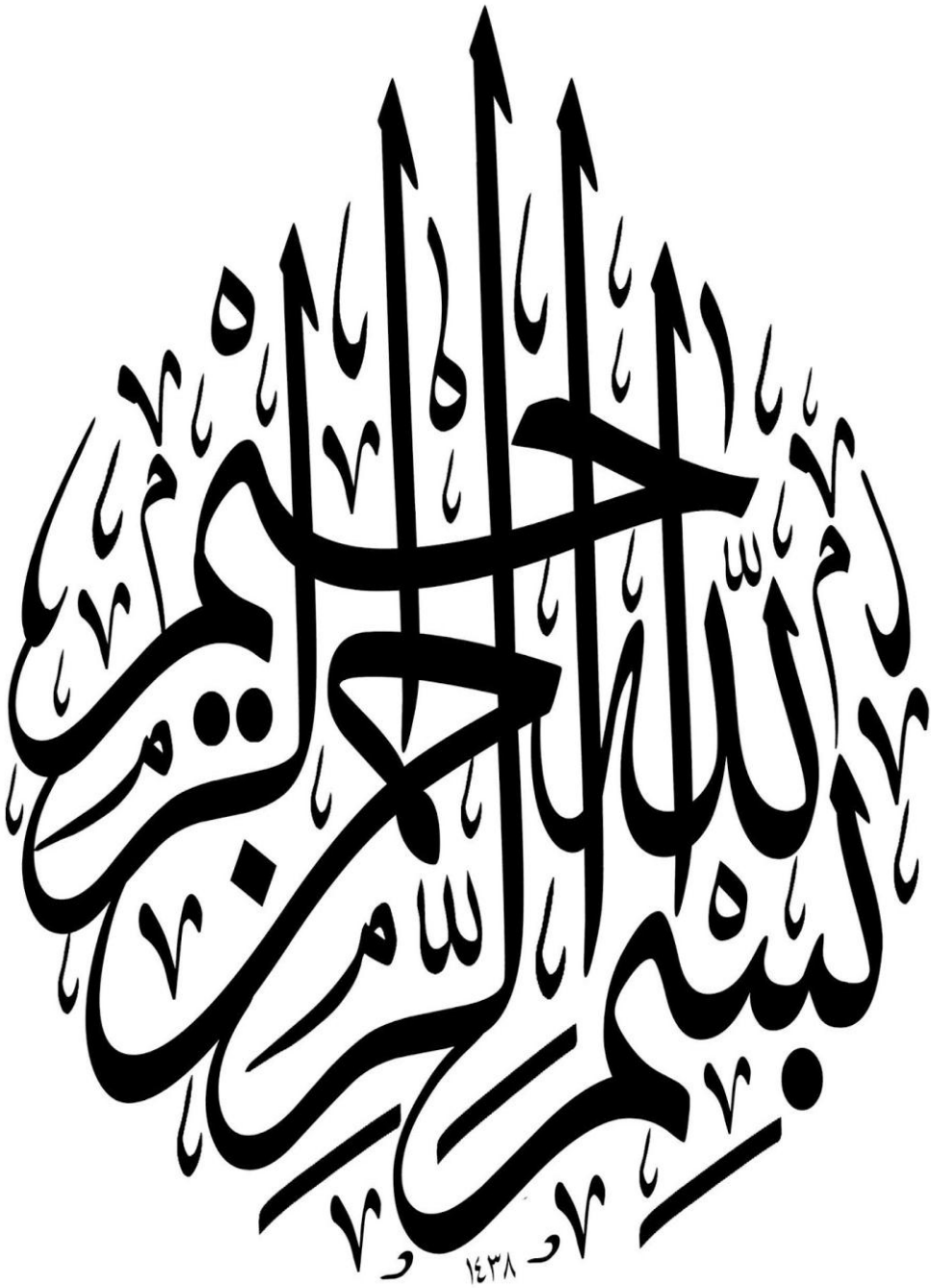
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات

نشكر الله العلي القدير ونحمده على ماهدانا ووفقنا إليه في انجاز هذا العمل المتواضع

فقد قال النبي صل الله عليه وسلم: {من لم يشكر الناس لم يشكر الله} وعملا بقوله صل الله عليه وسلم، نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساندنا في إنجاز هذا البحث وإتمامه، واخص بالذكر الاستاذة المشرفة **خليدة بليدي** التي قبلت الإشراف على هذه المذكرة، كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الاستاذ **عبد الباقي براكني** الذي غمرنا بتوجيهاته وإرشاداته التي قدمها لنا والتي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل ونتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى اعضاء لجنة المناقشة الذين شرفونا بقبول مناقشة المذكرة والحكم عليها وتحملهم عناء طي صفحاتها.

مع شكرنا وتقديرنا لجميع اساتذة قسم التاريخ بجامعة تبسة الذين لم يبخلوا علينا بالنصح والعطاء طيلة المشوار الدراسي فجزاهم الله عنا كل خير.

كما لا يفوتنا في هذا المقام ان نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من أسهم برأيه وشجعنا ولو بكلمة طيبة لإخراج هذا البحث إلى خير الوجود من الاساتذة والزملاء وكل العاملين بمكتبة "القسام"

والله ولي التوفيق.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
فهرس الموضوعات	I
مقدمة	أ
مدخل	
التحضيرات السياسية والعسكرية لتفجير الثورة التحريرية:	06
✓ إنشاء المنظمة الخاصة فيفري 1947:	07
✓ اجتماع الاثنين والعشرون وانشاء لجنة الستة:	07
✓ بيان أول نوفمبر 1954 وأهدافه الثورة الجزائرية:	08
الفصل الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الفرنسية والدول العربية منها	
المبحث الأول: تفجير ثورة أول نوفمبر 1954	11
أولا: هجومات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954	11
ثانيا: التنظيم السياسي والعسكري للثورة الجزائرية	12
المبحث الثاني: المواقف الأولية من اندلاع الثورة.	16
أولا: موقف فرنسا	16
المبحث الثالث: المواقف الدولية.	21
أولا: موقف الدول العربية	21

ثانيا: مواقف الدول الغربية:	34
الفصل الثاني: دور الكتلة الأفروآسيوية والدول العربية في تدويل القضية الجزائرية 1955-1959	
المبحث الأول: دور المؤتمرات الأفروآسيوية في التعريف بالقضية الجزائرية	37
أولا: مؤتمر باندونغ	37
ثانيا: مؤتمر القاهرة من 26 ديسمبر1957. 1جانفي 1958:	43
ثالثا: مؤتمر أكرا	44
المبحث الثاني: الدول العربية ودورها في تدويل القضية الجزائرية.	46
أولا: دور دول المغرب العربي.	46
ثانيا: دور الجامعة العربية	49
المبحث الثالث: الاستراتيجية الفرنسية لعزل الثورة دبلوماسيا	51
الفصل الثالث: مراحل تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة	
المبحث الأول: المحاولات الأولى لتدويل القضية الجزائرية:	58
أولا: الدورة العاشرة "سبتمبر، نوفمبر 1955	58
ثانيا: الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956	60

ثالثا: الدورة الثانية عشر"13 ديسمبر 1957	62
المبحث الثاني: المناقشات الجادة للقضية الجزائرية 1958-1959	69
أولا: الدورة الثالثة عشر: 9 ديسمبر1958	70
ثانيا: الدورة الرابعة عشر " سبتمبر – ديسمبر 1959	72
خاتمة	76
الملاحق	79
قائمة المصادر والمراجع	86
الملحق	

مقدمة

التعريف بالموضوع:

إن ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 لم تكن ثورة سلاح وحسب، وإنما كانت ثورة البندقية والدبلوماسية وهما العاملان اللذان أوصلاها إلى يوم الخامس من جويلية 1962، وفي هذا الصدد كانت دراسة تاريخ الثورة تحتم على الباحثين التطرق إلى حيثيات المعركة الدبلوماسية المحنكة التي خاضها الجزائريون لتدويل القضية الوطنية وهو موضوع لا يزال بحاجة إلى الدراسة والبحث هذا العامل وفر لنا محفزا على البحث في هذا المجال ومحاولة المساهمة بقسط بسيط في إضاءة هذا الجانب من تاريخ الثورة الجزائرية التي استطاعت أن تصنع لنفسها صدى في أوساط الرأي العام العربي والدولي ومن خلاله تمكنت من النفاذ إلى اكبر المنظمات الدولية للوصول إلى حل عادل للقضية كل هذه المراحل جديرة بالدراسة المعمقة والبحث الجاد.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى في تاريخ الجزائر كون هذه الدراسة توضح دور الدبلوماسية الجزائرية للتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة في هيئة الأمم المتحدة من أجل الاعتراف بها.

لا سيما أن هذه الدراسة من المواضيع التي لا زالت تجذب الدارسين من أجل التعمق في جوانبها المختلفة.

أسباب اختيار الموضوع:

تخصصنا في مجال تاريخ الثورة الجزائرية أوجب لدينا الرغبة في تناول مراحل تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1959.

الاكتشـــاف الهام الذي قام به ممثلي جبهة التحرير الوطني بالخارج في ســـبيل تدويل القضـــية الجزائرية وكســـب التأييد الدولي لها ومدى انعكاس مبادئ دبلوماســـية الثورة على السياسة الخارجية للدولة الجزائرية.

إشكالية الموضوع:

وقد كانت اشكاليتنا لهذا الموضوع على النحو التالي:

-ما هي المراحل الرئيسية التي مرت عبرها تدويل القضية الجزائرية؟

وقد ألحقنا بها إشكاليات فرعية تناولت:

-تجليات الدعم العربي للقضية الجزائرية وكيف كان؟

-البدايات الأولى لمعركة التدويل؟

-التدويل الفعلي للقضية الجزائرية؟

الخطة المتبعة:

وللإجابة على هذه الإشكاليات تطرقنا إلى خطة تتضمن مدخل وثلاثة فصول حيث تناولنا في الفصل الأول: اندلاع الثورة الجزائرية وردود الفعل الفرنسية والدول العربية منها وهنا تطرقنا إلى الموقف الفرنسي من اندلاع الثورة والموقف الدول العربي منها.

أما الفصل الثاني: دور الكتلة الأفروآسيوية والدول العربية في تدويل القضية الجزائرية 1955- 1959 فقد افردناه للمنابر الأولى لتدويل القضية الجزائرية من خلال المشاركة في المؤتمرات الآفرواسيوية وعبر النشاط الدبلوماسي في دول الكتلتين الشرقية والغربية، بعدها تطرقنا إلى رد الفعل الفرنسي إزاء هذا النشاط الدبلوماسي الدؤوب لقيادات الثورة لنخلص بعدها إلى الفصل الثالث: مراحل تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة الذي عالجنا فيه المعركة الدبلوماسية والتدويل الفعلي للقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

بداية بالمحاولات الأولى عبر الدورات العاشرة والحادية عشر والثانية عشر (1955-1957) مرورا بالدورات الثالثة عشر والرابعة عشر(1958-1959).

المنهج المتبع:

المنهج التاريخي الوصفي: والذي يهتم بوصف الاحداث وتسلسلها كرونولوجيا من حيث الزمان والمكان لأن الموضوع جملة من الاحداث والتطورات التاريخية التي شهدتها الثورة خلال مسارها.

المنهج التاريخي التحليلي: وذلك من خلال دراسة المادة العلمية ونقدها من اجل معرفة ماهية وكيفية انشاء المناطق المحرمة من طرف الاستعمار كإجراء تعسفي ضد الشعب الجزائري واستخلاص أهم الاسباب والاهداف المرجوة من اجل السيطرة والقضاء على الثورة الجزائرية.

المصادر والمراجع:

ولقد اعتمدنا في بحثنا على جملة من المصادر والمراجع لعل من أهمها:

-جريدة المجاهد الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الوطني.

-أحمد بن بلة، مذكرات احمد بن بلة اعتمدنا عليها في موقف المغرب العربي.

- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958م جانفي 1960م، يتحدث عن الدبلوماسية عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في دول المشرق العربي.

ولا ننسى أيضا صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال اعتمدنا عليه في هجومات الفاتح نوفمبر 1954.

الصعوبات:

أما بالنسبة للصعوبات التي واجهتنا في دراسة بحثنا هذا نذكر منها:

قلة المصـــادر التي تناولت هذا الموضـــوع بصـــورة كافية إلا من خلال ربطه بالنشـــاط الدبلوماسي للثورة.

ضيق الوقت من الأسباب أيضا للوضع الذي تمر به البلاد نتيجة وباء كورونا فيروس *covid 19* الذي صـــعب لنا مهمة البحث والتنقل لمختلف المكتبات ومراكز المعلومات، إلا أننا قد حاولنا قدر الإمكان المســـاهمة في إماطة اللثام ولو بعض الشـــيء عن الجانب المهم من تاريخ ثورتنا المجيدة.

مدخـــــــــــل

التحضيرات السياسية والعسكرية لتفجير الثورة التحريرية:

كانت مجازر الثامن ماي 1945 الحد الفاصـل بين ما كان يراود بعض الجزائريين في الحركة الوطنية في الاسـتقلال عن طريق الكفاح السـياسـي، في حين أن الطرف الآخر آمن بالكفاح المسـلح ورأى أنه الطريق الوحيد للاسـتقلال. فقد عزز حزب الشـعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية بعناصـــر شـــابة ومثقفة، تمكنت من الصـــمود في مجازر الثامن ماي وتفاعلت بهذه الأحداث إذ رأت فيها الحافز للشـــعب الجزائري ضـــرورة اتخاذ موقف صـلب. فأعلن عن تسـمية جديدة لحزب وهي (حركة انتصـار الحريات الديمقراطية) ليتمكن بهذه التسـمية من ترشـيح أعضـائه للانتخابات التي جرت في أفريل 1947 وكانت نتائجها لصالح الإدارة الفرنسية 43 مقعدًا مقابل 17 مقعدًا للجزائريين.

وظهر في الحزب ثلاثة تيارات:

-التيار الأول تيار حزب الشعب: يري الإبقاء على النشاط السري للحفاظ على شعبيته؛

-التيار الثاني تيار الشـــرعية: ويرى ضـــرورة إشـــراك الحزب في الانتخابات لإعلان مبادئه؛

-التيار الثالث: ويرى ضـرورة البدء في العمل الثوري لتكوين منظمة عسـكرية سـرية، غير أن موقف "مصـــالي الحاج" زعيم الحزب أنهى الصـــراع بإبقاء حزب الشـــعب الجزائري يواصل مهمته السياسية في إطار السرية فكان فهكذا ظهرت أول منظمة عسكرية سرية.[1]

[1] محمد لحســن أزغيدي، مؤتمر الصــومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، المؤســسـة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 46.

✓ **إنشـاء المنظمـة الخاصة فيفري 1947:**

وهي الخطـوة الأولى للإعـداد للثـورة وقـد أسنـدت مهمـة تنظيمهـا إلى "محمد بلوزداد" وفي ظرف سنتين تمكنت تضع تنظيمًـا عسكريًـا لم تقتصر المنظمة العسكرية على الجزائر العاصمة فقط بل كانت لها فروع حيث كانت منتشرة في كامل القطر الجزائري.

كما كانت لها فروع في الأوراس بقيادة "مصطفى بن بولعيد" لقد استطاعت المنظمة في وقت قصـير أن تطور الوضـع النضـالي رغم ظروفها وإمكانياتها المادية الضـعيفة، وكانت المنظمة قد تمكنت من إتمام مرحلة التكوين والعمل السـري وبحلول 1950، تعرضـت لهزة عنيفة كادت أن تقضي على كل قواعدها لولا طبيعة تنظيمها الذي تميز بالسرية.

وهكذا اكتشـفت المنظمة بحلول 1953 تعرض حزب حركة الانتصـار للحريات الديمقراطية إلى أزمة خطيرة حول للقيادة أن تكون جماعية يتولاها المكتب السـياسـي واللجنة المركزية أو "مصـالي"، وهكذا وقع الاختلاف واحتكار المناصـب والابتعاد عن الأهداف المنشودة والمبادئ[1]، ولم يقف أعضاء منظمة العسكرية في وقفة متفرج بل أن هذا الاختلاف سمح للطاقات بالانطلاق في العمل الثوري المسلح.[2]

✓ **اجتماع الاثنين والعشرون وانشاء لجنة الستة:**

إن هذا الاجتماع القائم في 25 جويلية 1954 المنطلق الحاسـم لتعجيل الثورة حيث قال السيد "ديدوش مراد": (إن الثورة متخمرة في أدهان الشعب الجزائري)، وطرحت فيه مشكلة

[1] محمد الحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 50-51.

[2] عامر الرخيلة، 08 ماي 1945 المنطلق الحاسـم في مسـار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 113.

الوسائل فردّ "ديدوش مراد" قائلًا :(إذا كنت تملك رصاصتين لبندقيتك فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك).

1/ بيان أول نوفمبر 1954 وأهدافه الثورة الجزائرية:

يمثل بيان الفاتح نوفمبر 1954 أول وثيقة للثورة الجزائرية ويعد أهم وثيقة من وثائق الجزائر الحديثة، فقد حمل روح الثورة الجزائرية وكانت له دلالة لا تقل أهمية عن بيان إعلان تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد يفوته في القوة والدلالة. فيمكن أن يقسم محتواه إلى الأفكار الآتية:

أ/ أسباب ودوافع إعلان الثورة: ويحددها في النقاط الآتية:

-إدراك الحركة الوطنية لمرحلة التحقيق النهائية.

-اتحاد الشعب حول قضية الاستقلال.

-انفراج الوضع الدولي، وملائمته لحل المشاكل الثانوية كالقضية الجزائرية.[1]

-السند الدبلوماسي وخاصة من طرف الإخوة العرب والمسلمين الذين لم يبخلوا بدعم الكفاح الجزائري.

-اندلاع العمل الثوري في كل من تونس والمغرب الأقصى، وتأخر الجزائر إلى مؤخرة الراكب؛

-تصميم عناصر من المناضلين الواعيين في إخراج الحركة الوطنية من مازق صراع الأشخاص، ودفعها نحو العمل الثوري إلى جانب المغاربة والتونسيين.

-رفض الاستعمار إعطاء الشعب الجزائري أدنى حرية بالوسائل السلمية.

[1] أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، ص 59.

ب/ برنامج جبهة التحرير الوطني:

بعد عرض أسـباب الانتقال إلى العمل الثوري يعرض البيان اسـم الحركة التي سـتقود المعركـة الحقيقيـة وهو جبهـة التحرير الوطني، هـذه الجبهـة التي سـتكون مفتوحـة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقـات الاجتمـاعيـة وجميع الأحزاب والحركـات الجزائريـة تنظم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر، ثم ينتقل أصـحاب البيان إلى عرض البرنامج السياسي لهذه الجبهة، حيث كان هدفها الاستقلال بواسطة:

-إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السـيادة ضـمن إطار المبادئ الإسلامية؛

-احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

●الأهداف الداخلية:

-التطهير السـياسـي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي، بالقضـاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملًا هامًا في تخلفنا الحالي.

-تجميع وتنظيم جميع الطاقات السـليمة لدى الشـعب الجزائري لتصـفية النظام الاستعماري[1].

●الأهداف الخارجية:

-تدويل القضية الجزائرية.

-تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

-في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعّال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية، بحيث يقر البيان أن الكفاح سيكون بجميع الوسائل حتى تحقيق الهدف[2].

[1] أحمد منغور، المرجع السابق، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 61.

الفصل الأول:

اندلاع الثورة الجزائرية وردود

الفعل الفرنسية والدول العربية منها

المبحث الأول: تفجير ثورة أول نوفمبر 1954:

أولا: هجومات ليلة الفاتح من نوفمبر 1954

في أول نوفمبر 1954 وفي حدود منتصـــف الليل حدث الانفجار العظيم الذي قاد البلاد إلى الاســـتقلال، وبذلك صـــدور بيان عن قيادة الثورة عرف (بيان أول نوفمبر 1954)، تزامن ذلك مع الأسـبوع السـادس من ليلة عيد جميع القديسـين، وفي واحد نوفمبر 1954 حيث انطلقت الرصـــاصـــات الأولى لحرب التحرير الوطني. ولم يبقى التحضـــير للانتفاضة سريًّا مثلما يعتقد من قرروا ذلك.

إن انفجار الثورة لم يكن في منطقة واحدة بل كانت الأحداث في كافة التراب الوطني وفي نفس التوقيت وبنفس الطريقة. والهدف منها إنشـــاء المفاجأة للإدارة الفرنســـية، وزرع الخوف والرعب في قلوب المستوطنين.[1]

كما اسـتهدفت العمليات نقاط حسـاسـة المناطق تمثلت في حرق المحولات الكهربائية، قطع أسلاك وأعمده الهاتف، والهجوم على مراكز الدرك والشرطة والثكنات العسكرية ومخازن الحبوب. كما صـرح "بن بولعيد" أن وسـائلنا متواضـعة يجب أن نعوض هذا النقص بأهمية الأهداف. وهذا ما بين أن العمليات الفاتح من نوفمبر كانت تهدف إلى تخريب المنشـــأة الاستراتيجية. وما أدهش الإدارة الفرنسية هو التزامن والمفاجأة والانتشار، الأمر الذي أرعب المستوطنين[2].

[1] صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005، ص 432.
[2] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 69-70.

إن الشـعب الجزائري كان مضـطرًا الى الاتجاه إلى الثورة لدفع الظلم والاسـتعباد، إذا كانت فرنسا اصطنعت لنفسها حق الاستعمار فان الشعب الجزائري يملك حق الثورة.[1]

ثانيا: التنظيم السياسي والعسكري للثورة الجزائرية

1/ أسس تنظيم جيش التحرير الوطني

إن عبارة (جيش تحرير الوطني) قائمة رسـميًا في الفاتح من نوفمبر 1954، حيث أن المناشـير التي وزعت على الشـعب الجزائري لإخبارهم عن الثورة كانت تحت توقيع لجنة الثورة للاتحاد والعمل. أما التجاوب الكبير للجماهير الشـعبية مع ثورة التحريرية تشـجع المسـؤولين على تغيير عبارة (لجنة) ليغيروا اسـم الهيئة السـياسـية لعبارة جديدة هي (جبهة التحرير الوطني)، ومن الناحية العسكرية أصـبحت باسـم (جيش التحرير الوطني) وكان هذا في سنة 1955.

-أما لجيش التحرير الوطني أسس لا بد الالتزام بها[2]:

-مواصلة الكفاح إلى أن تتحرر البلاد ويتحقق الاستقلال التام؛

-مواصلة تحطيم قوات العدو والاستيلاء على المواد والأدوات إلى أقصى حد ممكن؛

-تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني؛

-الجنوح بأقصى ما يمكن إلى الحركة والخفة وإلى التفرق ثم الالتزام والهجوم؛

-تقوية صلة الاتصال بمراكز القيادة ومختلف الوحدات.

وفي ليلة فاتح نوفمبر على سـاعة الصـفر كما وقع الاتفاق عليه، قام المناضـلون بتنسيق محكم لعمليات مختلفة من تنفيذ الإعدام في حق بعض الخونة، ونصب كمائن لقوات

[1] أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية، دار العودة، بيروت، د.ت، ص 04.

[2] مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، 1982، ص 136.

العدو من شـرطة ودرك وجيش، وهجمات على ثكنات العدو، وبعض مصـالح الإدارة والتقنية وعلى مزارع المعمرين. ولقد بلغت هذه العمليات كلها حوالي 100 عملية في أكثر من ثلاثين موقعًا في المناطق الخمسـة باسـتثناء المنطقة السـادسـة. والكثير منها وقع في الأوراس وفي القبائل وفي شـمال قسـنطينة، وأما في المنطقة الرابعة فقد وقعت هجمات محدودة في مدينة الجزائر وفي سـهل (متيجة)، وفي المنطقة الخامسـة تمركزت العمليات حول مدينة مسـتغانم وقرب الحدود المغربية وبالتالي فإن النصـف من التراب الوطني قد وقعت فيه العمليات وهذا النصف توجد فيه الأغلبية من السكان .

2/ بيان الفاتح نوفمبر:

واقتران هذه العمليات المسـلحة وزّع منشـور وهو بيان 01 نوفمبر ينص على النقاط الآتية:

-الاعلان عن قيام الثورة ضد الاستعمار وميلاد (جبهة التحرير الوطني) لقيادتها؛

-شـرح الأسـباب التي دفعت إلى قيام هذه الثورة وخاصـة منها الأزمة التي عرفها حزب الشعب وانقسامه بين المصليين والمركزيين؛

-هدف الثورة هو استرجاع السيادة الوطنية المتمثلة في استقلال الجزائر؛

-الهدف الأول هو توحيد الشـعب الجزائري وراء جبهـة التحرير الوطني ثم التعريف بالقضية الجزائرية في الخارج.[1]

-استعمال جميع الوسائل السياسية والعسكرية للوصول إلى هذا الهدف؛

[1] زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسه احدادن، الجزائر، 2007، ص 12.

ولقد جاء في هذا البيان بخصـوص طبيعة الدولة الجزائرية المسـتقلة التي ترمي إليها الثورة ما يلي:(إقامة دولة جزائرية مستقلة وديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسـلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو عقائدي).

وفيما يخص التفاوض مع السلطات الاستعمارية فهو يطرح ثلاثة شروط:

- الاعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية من طرف فرنسا والتخلي عن زعمها بأن الجزائر أرض فرنسية.
- فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري يعني جبهة التحرير الوطني.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين.

بالمقابل تلتزم جبهة التحرير الوطني بثلاث نقاط:

- احترام جميع مصالح الفرنسية الثقافية والاجتماعية واحترام الأشخاص والعائلات؛
- تحديد العلاقات بين الجزائر وفرنسا في اتفاق بينهما على أساس المساواة بينهما؛
- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء في الجزائر مخيرون بين الجنسية الفرنسية والجنسـية الجزائرية. وفي هذه الحالة الأخيرة فإنهم يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات مثل الجزائريين الآخرين.[1]

وقد خلفت هذه العمليات قتل العديد من الخونة والمعمرين وأعوان وجهود السـلطات الاسـتعمارية، وحرق بعض المزارع، وهدم عدد من الجسـور وإتلاف أعمدة وخيوط التليفون والكهرباء، والاسـتيلاء على كمية كبيرة من بنادق الحرب ورشـاشـات خفيفة ومفرقعات

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 13.

وذخيرة. وكانت المفاجأة مطلقة بحيث لم يتمكن العدو من المقاومة ورجع المناضلون سالمين إلى أماكنهم المحددة[1].

وفي الصباح من نفس اليوم لم تتمكن الصحافة الاستعمارية من نشر الخبر ولكن أذاعته الإذاعة الجزائرية المحلية، ثم نشرته الصحف المسائية، وقد تفاجئ الرأي العام الجزائري والفرنسي هذه الأحداث التي لم يكن يتوقعها نظرًا للضعف الذي آلت إليه الأحزاب الوطنية ولهذا أصابت الدهشة الجميع وامتنعت هذه الأحزاب من الإدلاء برأيها وبالحكم عليه.

[1] زهير إحدادن، المرجع السابق، ص 13.

المبحث الثاني: المواقف الأولية من اندلاع الثورة.

أولا: موقف فرنسا:

1/ موقف الحكومة الفرنسية بباريس:

لم يكن في وسع الحكومة الفرنسية إخفاء حقيقة ما جرى في ليلة غرة نوفمبر والتستر على وقائعها، وخاصة بعد أن تكبد الجانب الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح وفي المنشآت الاقتصادية والعسكرية. لذلك أرغمت الحكومة الفرنسية على الإعلان عنها مع التقليل من أهميتها وخطورتها وذلك لمطمئنة الدوائر الاستعمارية العالمية والفرنسية، وعلى رأسهم المعمرون الفرنسيون في الجزائر فأصدرت وزارة الداخلية الفرنسية من باريس بلاغًا جاء فيه: (وقعت عدة عمليات مسلحة في هذه الليلة، في نقاط عدة من التراب الجزائري وهي ناتجة عن أعمال فردية أو مجموعات صغيرة منعزلة. ولقد اتخذت إجراءات عاجلة من طرف الحاكم العام في الجزائر ووضع وزير الداخلية تحت تصرفه قوات إضافية من الشرطة وأن الهدوء يخيم على مجموع السكان).

وأصدر رئيس الحكومة الفرنسية السيد "Mendes France" بما يلي: (هنالك مواطنون شنوا حربًا على وطنهم، ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة الموقف وأعددنا جنودنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة...إن الجزائر هي فرنسا ومن الفلاندر حتى الكونغوليس هناك إلا قانون واحد، وأمة واحدة، وبرلمان واحد، هذا هو الدستور وهذه إرادتنا ولا حق لأي أحد أن يشك فيها ... وسنواصل اتخاذ الاجراءات. وذلك أنه من غير المعقول والمقبول أن يثور مواطن على وطنه[1]. فاعتمدوا على الحكومة وعليّ بالذات.

[1] الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات،غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 125.

وأضاف: لا تساهل عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الأمن الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية، إن مقاطعة الجزائر تشكل جزء من الجمهورية الفرنسية، أنها فرنسية منذ عهد طويل وبصورة لا رجعت فيها)[1] .

أمام لجنة الشؤون الداخلية للبرلمان الفرنسي أكد وزير الداخلية الفرنسية " François Mitterrand" قائلًا: (إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحال ستكون الحرب. إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها).

وفي تصريح لنفس الوزير للإذاعة الفرنسية قال فيه: (إن القوة الفرنسية ستحافظ على الوحدة الوطنية، والمتمردون المشاغبون بمهاجمتهم مواطنين الجزائريين، قد استفز ضدهم القوة الفرنسية وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية، وإذا كان المتمردون قد أرادوا أن يلفتوا نظر الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة، فإنهم مخطئون وذلك أن الجزائر هي فرنسا، وفرنسا لن تعترف بأي سلطة أخرى غير سلطتها).[2]

2/ موقف الحكومة العامة بالجزائر:

كرد فعل أوّلي، سارع الحاكم العام في الجزائر "روجي ليونار" إلى إصدار بلاغ عشية يوم الاثنين لطمأنت المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث التي تعرضت لها العديد من مناطق الجزائر ليلة الأول من نوفمبر جاء فيه أنه: (اتخذت على الفور إجراءات صارمة وسريعة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث، وأن كان السكان الذين وضعوا ثقتهم في ما يتخذه الحاكم العام من إجراءات

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 126.

[2] المرجع نفسه، ص 127.

لتهدئة الحال وضمان الأمن والقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليهم الهدوء وضبط الأعصاب في جميع أوساطهم.

أما "Jacques Chevalier" رئيس بلدية مدينة الجزائر والنائب في البرلمان الفرنسي، بأن الحكومة الفرنسية لن تقبل بأية صفة كانت بأي إرهاب فردي ولا جماعي وأن جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ. أما والي ولاية الجزائر السيد فقد صرح: (أن هذه الاعتداءات التي لا يقوم بها حفنة من المعتصم لا يمكن الخلط بينهم ومجموع السكان، هؤلاء هادئون فعلًا ويمكن أن نضيف إلى هذه المواقف الصادرة من المسؤولين الفرنسيين موقف بعض الجزائريين العملاء، منهم "ابن شنتوف" رئيس بلدية خنشلة ونائب بالمجلس الجزائري وولائي العميق لها وأندد بهذه الأعمال التي تستنكرها أغلبية السكان المسلمين. وسارع عدد من العملاء الآخرون إلى إرسال الرسائل والبرقيات إلى رئيس الجمهورية الفرنسية ورؤساء المجالس الفرنسية يؤكدون فيها ولائهم بفرنسا ويطالبون بإنزال أشد أنواع العقاب بالإرهابيين والمتمردين.[1]

3/ موقف الصحافة الفرنسية:

كانت الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر في غالبيتها خاضعة من ناحية التمويل والتوجيه للمعمرين، لهذا فقد كانت المنبر الذي من خلاله يدافع فيها هؤلاء عن مصالحهم ووجهت نظرهم. والصفة التي ميزت هذه الصحافة عن الصحافة التي كانت تصدر في باريس[2] ، كانت الحقد والكره لكل ما يَمُتُّ للجزائريين من صلة وبعد اندلاع ثورة التحريرية بإشارة هذه الصحافة حملة شرسة في واجهات جرائدها بإثاره الغضب في أوساط الجالية

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 127.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

الأوروبية المسيحية، وارغام الحاكم العام لولاية الجزائر بالإسراع في القضاء على الثورة قبل أن يستفحل أمرها، بتوفير كل الإمكانيات العسكرية والبشرية والمادية. والملاحظ أن أحداث أول نوفمبر قد دفعت الصحافة الاستعمارية لتقترب أكثر من بعضها، مقلصة الفوارق بينها إلى درجة نكاد فيها أن نقرأ مادة واحدة عن هذه الوقائع، ولا تختلف إلا في بعض التفاصيل الدقيقة في الصناعة الصحفية. وقد كان لهذه الحملة الأثر الكبير على ردود فعل الحكومة المركزية في باريس التي وجدت في مواقف هذه الصحافة السند القوي والدرع الحامي، الذي يهلل ويبارك للإجراءات والمواقف وسياسات القمعية والزجرية التي سوف تستخدمها لمواجهه الثورة والثوار

كانت أحداث نوفمبر سببًا في ذلك التقارب والتحالف الذي ضرب الحكومة المركزية بباريس والمعمرين، الذين كانوا قبل هذا التاريخ قد جعلوا من الصحف التي تصدر من الجزائر لتوجيه انتقادات لاذعة لهذه الحكومة وتشجيع تيار المنادين بالانفصال أو الاستقلال بالجزائر عن فرنسا الأم. وراحت تستجدي عطف الحكومة للإسراع في وضع كل إمكانياتها الممكنة لاسترجاع الأمن والاستقرار الذي كانت تنعم به الجزائر. ومن هذه الفترة التاريخية تحولت هذه الصحف إلى بوق من أبواق الإدارة الاستعمارية تمرر من خلاله سمومها وتظليلاتها وتزييفها للرأي العام الداخلي والخارجي، بل نجد في كثير من الأحيان هذه الصحف تدافع باستماتة كبيرة عن السياسة التي تمارسها هذه الإدارة على الجزائريين[1] ، وتدعو القُرَّاء إلى مقاومة الثوار وازداد دعم الإدارة لهذه الصحافة بعد التضييق والمحاصرة التي عرفتها الصحافة الفرنسية التي تعادي الوجود الاستعماري والتي تنظر إلى الأزمة الجزائرية بمنظار موضوعي، وبعد الملاحقة والمصادرة التي تعرضت لها صحافة الحركة

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 129.

الوطنية الجزائرية خاصــة بعد الأول من نوفمبر بقيت الصــحافة الاســتعمارية هي المصــدر الوحيد للإعلام والتوجيه ولم تزعزعها وسائل الاعلام الأخرى[1] .

[1] الغالي غربي، المرجع السابق، ص 129.

المبحث الثالث: المواقف الدولية.

أولا: موقف الدول العربية:

1/ دول المغرب العربي:

أ/ تونس:

لقد أكدت تونس دعمها السياسي لجبهة التحرير الوطني، وأيدت القضية الجزائرية في إطار وحدة الشمال الإفريقي، ودعت إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في السيادة من خلال المؤتمرات والندوات. هذا بالإضافة إلى الجهود التونسية في التنسيق مع الأقطار الآفرو–آسيوية ومواجهة الموقف الفرنسي، ومحاولة تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة. إذ بادرت من خلال وفدها لدى هيئة الأمم المتحدة بتقرير مفصل عن أوضاع الجزائر وما تعانيه من جراء السياسة الفرنسية، حيث أثار الرئيس التونسي "بورقيبة" عن الموت الذي تعرض له الشعب الجزائري.[1]

هذا بالإضافة إلى تحركات الحكومة التونسية في إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية، وحاولت كسبهم لصالح القضية في الجزائرية. حيث قام "بورقيبة" بزيارة غانا لحضور عيد استقلالها وناقش مع المسؤولين الغانيين القضية الجزائرية لتحسيسهم بأهميتها وعدالة قضيتها وضرورة دعمها، وكذلك تحدثه مع الرئيس الإندونيسي "أحمد سوكارنوا" في قصر الجمهورية حول القضية الجزائرية وأكد على ضرورة دعمها على المستوى العالمي والأمم المتحدة.

[1] جريدة المجاهد، عدد 14، 15 نوفمبر 1957، ص 6.

ب/ موقف المغرب:

إن الموقف المغربي اتجاه القضية الجزائرية لم يقتصر على الدعم السياسي والعسكري فحسب، بل اهتمت الحكومة المغربية ببذل الجهود الدبلوماسية من أجل التعريف بالقضية الجزائرية ونصرتها في المحافل الدولية داخل الأمم المتحدة، والعمل على كسب التأييد الدولي لصالحها والضغط على فرنسا لإيجاد حلول سلمية للمشكل الجزائري. بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المحافظ علاقته المرنة مع المعسكر الغربي. حاول السعي لدى الحكومة الفرنسية للحد من الخيار العسكري واللجوء إلى المفاوضات السلمية واجتهد ممثل المغرب بالأمم المتحدة في طرح القضية الجزائرية وكسب التأييد على الصعيد الدولي والعمل على تنسيق المواقف الدبلوماسية مع جبهة التحرير الوطني ومختلف التعاملات المناصرة للقضية الجزائرية.

ج/ ليبيـــا:

تعد ليبيا من بين أول دول المغرب العربي التي وصلها صدى ثورة الجزائرية منذ اندلاعها سنة 1954م، ولهذا أدرك قادة الثورة منذ البداية أهمية ليبيا في دعم ومساندة الثورة وذلك بحكم ليبيا تقع على الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر وبالتالي فهي تمثل قاعدة خلفية للثورة. وكما أن ليبيا تعد بلدًا مستقلًا فتحصلت على استقلالها يوم 24 سبتمبر 1951م، وهذا في إطار تسويات الأمم المتحدة لمشاكل ما بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أنها كانت مسرح للقتال بين جيوش الحلفاء ودول المحور. وهذا ما جعلها تمتلك أسلحة، وهذا السلاح استفادت منه حركات التحرك في شمال إفريقيا فيما بعد. ولما اندلعت الثورة الجزائرية عام 1954م كانت ليبيا تعاني من السيطرة والاستغلال والتبعية الاستعمارية، ولهذا نجد أن

الحكومة الليبية لم تظهر موقفها اتجاه الثورة الجزائرية صـــراحة وهذا خوفًا من المســـاس مصالحها مع الدول الغربية، خاصة فرنسا وبريطانيا.[1]

لذلك نجد أن "أحمد بن بلة" في مذكراته يذكر أن الاتصـالات بالحكومة الليبية وشـعبها من أجل تقديم المسـاعدات كانت تتم بصـورة سـرية، وهذا لأن ليبيا مازالت تعاني من التبعية الاســتعمارية. ولهذا لم تعلن عن تأييدها للثورة، حيث وصــف ليبيا والليبيين قائلًا: "إن ليبيا هي أحب قطر إليّ باســتثناء الجزائر طبعًا، وقليلة هي الشــعوب التي تبدو لي جذابة مثل الليبيين وهذا يرجع طبعًا إلى حســن الاســتقبال الذي حظي به بن بلة من طرف الشــعب الليبي".[2]

ولكن رغم أن الحكومة الليبية لم تعلم تأييدها للثورة الجزائرية منذ البداية خشــية الاصـطدام بمواقف الدول الغربية وبالأخص فرنسـا. إلا أنها سـمحت للهيئات الشـعبية الليبية في أنحاء ليبيا بتكوين جمعيات لنصــرة ودعم القضــية الجزائرية. وجمع التبرعات والأموال وإرسال برقيات التأييد.

فموقف ليبيا لم يكن سـلبي فالحكومة الليبية تقدمت الكثير، حيث تم الاتفاق بين الرئيس جمال عبد الناصــر[3]، ورئيس وزراء ليبيا "مصــطفى بن حليم" على ضــرورة مســاندة الثورة الجزائرية وترتيب الأمور وتأمين الطريق لنقل الأسـلحة. حيث تم ذلك بإرسـال سـيارات محملة بأسلحة برفقة ضباط ليبيين نحو الحدود الجزائرية في سرية تامة عن السلطات الفرنسية. وهذا

---

[1] إبراهيم مياســـي، لمحات من جهاد الشـــعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 2007م، ص 84-85.

[2] أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر، العفيف الأخضر، ط2، منشورات دار الأدب، بيروت، 1981م، ص 105.

[3] جمال عبد الناصـر (1918-1970)، وهو مؤسـس النظام الجمهوري في مصـر بعد أن قاد ثورة يوليو 1952م، والتي أطاحت بالملك فاروق.

كان في إطار أن لا تعطي لفرنسـا فرصـة للتراجع عن تعهدها بالجلاء عن منطقة فزان وهي على الحدود الجزائرية الليبية في مدة أقصاها آخر نوفمبر 1956م[1].

كما قام الشعب الليبي بتكوين لجنة شعبية لمناصرة القضية الجزائرية، وقد كانت بقيادة "الهادي المشـرقي"[2]، وكان هدفها التعريف بالقضـية الجزائرية ومن مهامها إقامة التجمعات والمهرجانات الشـعبية، وجمع التبرعات والمسـاعدات المختلفة، كما قامت بترسـيم يوم وطني للتضـامن مع القضـية الجزائرية في، وقد قاموا بافتتاحه لاحقًا وسـاهم فيه جمع مبلغ مالي والقاء المحاضرات وعرض الأشرطة والأفلام عن الثورة وعن جرائم الاستعمار، أي أن الشعب الليبي بدأ تضـامنه مع الثورة منذ الوهلة الأولى. وتجلى ذلك أيضًـا في أسـبوع الجزائر الذي كان ينظم في ليبيا من كل عام تقريبًا. بالإضافة إلى هذا نجد أن الشعب الليبي كان يتعاطف مع الشـعب الجزائري خلال الثورة بحيث نجد جميع فئاته من رجال ونسـاء وشـيوخ كانوا يعيشون ثورة الجزائر.[3]

وقد كانوا يتتبعون خطوات أحداثها باهتمام كبير، وأما فيما يخص الأسـلحة فنحن نعلم أن ليبيا كانت مسـرحًا للقتال بين جيوش الخلفاء ودول المحور خلال الحرب العالمية وبالتالي امتلاكها للأسلحة جعل منها قاعدة لإمداد الثورة الجزائرية ولكن بشكل سري.[4]

---

[1] مصطفى عشماوي، جذور أول نوفمبر 1954م، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010م، ص 96-97.

[2] الهادي إبراهيم المشـرقي، كان أحد عيان مدينة طرابلس ومن كبار التجار فيها، هذا الأخير نظر نفسـه لخدمة القضـية الجزائرية منذ تفجير الثورة في الفاتح نوفمبر 1954م، حتى الإعلان عن استقلالها.

[3] عمار بن سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص 119-120.

[4] محمد صـالح الصـديق، الشـعب الليبي الشـقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 56-57.

2/ دول المشرق العربي:

أ/ مصر:

لقد أظهرت دول المشـــرق العربي دعمها وتأييدها للثورة التحريرية قبل ومنذ قيامها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954م، رغم تفاوت أهمية هذا الدعم باختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية المشـرقية. فتأتي مصـر في طليعة هذه الدول تأييدًا ومسـاندة للثورة التحريرية[1]، حيث وقفت حكومة وشـعبًا مواقف سـياسـية مشـرفة اتجاهها[2]، متبنية للنضـال ضـد الاسـتعمار والإمبريالية[3]. حاملة شـعار الوحدة العربية[4]، وذلك من خلال فتح المكاتب وتأسـيس الرجال وكان أهمها تأسيس مكتب المغرب العربي[5]، الذي باشر نشاطه السياسي من القاهرة[6]

وقد كانت الجزائر حاضـــرة في هذا المكتب إلى جانب كل من تونس والمغرب. وذلك لأن مصـــر رأت من واجبها الوطني كدولة عربية أن تقدم مســـاعدتها لأشـــقائها المغاربة[7]. وتجدر الإشـارة في هذا السـياق إلى المسـاهمة الإيجابية للممثل المكتب، وعلى رأسـهم الأمير

---

[1] عمر بو ضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م-جانفي 1960م، دار الحكمة للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر، 2012م، ص 74.

[2] بشـير سـعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسـمي "مواقف الدول العربية وجامعة الدول العربية من الثورة الجزائرية" 1954م-1962م، ج1، دار مدني للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر، 2013م، ص 83.

[3] الإمبريالية، هي ظاهرة اقتصـادية سـياسـية عسـكرية تتجسـد في إقدام الدول القوية على فرض سـيطرتها على الشـعوب الضعيفة بهدف استغلالها وإخضاعها ونهب ثرواتها.

[4] عمر بوضربة، المصدر السابق، ص 75.

[5] مكتب المغرب العربي، تأسـس في 16 فيفري 1947م من أجل شـمل الحركات الوطنية المغربية وتنسـيق جهودها ضـد العدو الفرنسي ومن مهامه الدعاية المغاربية والعمل على تمتين الروابط بين المشرق والمغرب العربيين.

[6] مريم الصـغير، البعد الافريقي للقضـية الجزائرية 1955م-1962م، ط1، دار السـبيل للنشـر، العاصـمة، الجزائر، ص 140.

[7] مريم الصغير، مواقف الدول ...، مرجع سابق، ص 183.

عبد الكريم الخطابي[1]. في كسب دعم وتأييد الموقف المصري للثورة[2]، ومن خلال قرارات هذا المكتب تأثرت العلاقات المصرية الفرنسية واعتبرت فرنسا أن القاهرة هي السبب في تأليب المغاربة ضد السياسة الفرنسية. خلال نشاط مكتب المغرب العربي[3]، استمرت العلاقات بين مناضلي الحركة الوطنية والقيادة المصرية، حيث اتصل وفد من تشكيلة المنظمة الخاصة التي تم اكتشافها في 18 مارس 1950م[4]. بالرئيس "جمال عبد الناصر" من أجل طلب الدعم للانطلاق في العمل المسلح بعد عقم النضال السياسي. حيث وقف "جمال عبد الناصر" بكل الامكانيات حيث يذكر المرحوم المناضل "محمد بوضياف" قائلًا: (أنني خرجت من الجزائر باتجاه القاهرة أحمل بيان أول نوفمبر لإذاعته على أمواج صوت العرب[5]، غير أنني تعطلت في بيرن سويسرا الأمر الذي دفعني إلى إرسال البيان عن طريق البريد السريع، ولم أتمكن من دخول القاهرة حتى 02 نوفمبر 1954م)[6]

عند إعلان البيان بيان أول نوفمبر 1954، صرح الرئيس "جمال عبد الناصر" لـ "أحمد توفيق المدني" أثناء لقاء الشخصي بينهما قائلا: (بعد اطلاعي على منهاج الوفد وتأملي العميق في طريقة عملة وتهيئة مراحله، ارتحت له وعلمت أنها عملية ناجحة لا محالة، ووعدتهم أنني سأكون معهم إلى النهاية)[7].

---

[1] عبد الكريم الخطابي، ولد عام 1882م، زاول دراسته في جامعة القرويين في مدينة فاس، كان بطل ثورة الريف المغربي ضد الاستعمار الاسباني والفرنسي بقي في القاهرة حتى وفاته عام 1962م.

[2] محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة التحريرية الجبهة الشرقية 1954م-1962م، منشورات الوطني للنشر، العاصمة، الجزائر، 2007م، ص 167.

[3] مريم الصغير، مواقف الدول ...، مرجع سابق، ص 184.

[4] *Karim Chaibi, atlas historique de l'Algérie, édition dalimen, Algérie, S.d, P 200.*

[5] صوت العرب، هو فرع من إذاعة القاهرة، بدأ يذيع في 04 جويلية 1953م في عهد الرئيس محمد نجيب، وهو يسمع على بعد يقدر بـ، 2500 ميل. وبذلك فهو قادر على الوصول إلى الجزائر.

[6] محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 168.

[7] صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، ج4، وزارة الثقافة للنشر، العاصمة، الجزائر، ص 30.

فسعى الرئيس المصري إلى الدعم من خلال توحيد الصفوف بين التشكيلات السياسية الجزائريـــة في الاجتمـــاع الذي عقـد بالقاهـــرة يوم 19 جانفي1955م، حضـره كـل من "الشـــيخ البشـــير الإبراهيمي" من جمعية العلماء المســـلمين الجزائريين، وكذلك "الفضـــيل الورتلاني"، عن حزب البيان و"الشـاذلي المكي" عن تيار "مصـالي الحاج". وبعد الانتهاء من الاجتماع قدم الأعضاء تقريرًا مفصلًا إلى الرئيس "جمال عبد الناصر"، الذي وافق على مبدأ دعم حركة النظام المسلح في الجزائر[1].

وذلـك من خلال مواقف اتخـذهـا لتـدعيم مشـــــاركـه الجزائر وتمثيلهـا في مؤتمر باندونغ[2].18-24 أفريل1955م، كما وجه نداءات لدول الأعضـــــاء لتقديم ما يمكن تقديمه للثورة التحريرية. إضـــافة إلى تســـهيل عملية تطوع المواطنين العرب للمشـــاركة في حرب التحرير[3]، وتأكيد شـــرعية مطالب الشـــعب الجزائري وشـــرعية الوســـائل المســـتعملة (العمل المسـلح) من أجل الاسـتقلال والحرية. كما اقترح "جمال عبد الناصـر" في المؤتمر أن تعلن الدول الأفرو-آسيوية حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال وأن تجبر الحكومة الفرنسية في تسوية القضية سلميا[4]. كما قرر أعضاء المؤتمر تحديد يوم 30 مارس 1955م من كل عام يومًا خاصًـــا بالجزائر تقام فيها الاجتماعات وتكتب المقالات وتذاع الأحاديث والمنشورات التي تبين كفاح الجزائر وتجمع التبرعات المختلفة لمساعدة ثوره الجزائر[5].

---

[1] صالح لميش، مصر والثورة ...، المرجع السابق، ص 33.

[2] مؤتمر باندونغ، عقد في 18-24 أفريل 1955م، يعتبر أهم لقاء عالمي بعد الحرب العالمية الثانية بسبب عدد الأعضاء الذين شـاركوا فيه، حيث وجهت الدعوة إلى 52 دولة أفرو-آسـيويه حضـر منها 29 دولة و04 حركات التحرر (قبرص، المغرب، تونس، الجزائر) ذات نظم سياسية وثقافات مختلفة.

[3] أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 2، تالة للنشر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر، ص 125

[4] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 312.

[5] المجاهد، مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في القاهرة، ج 3، الأعداد 22 (18 أفريل 1960م)، ص 44.

وبتشكيل الحكومة المؤقتة الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م كانت مصر من بين الدول التي دعمت الفكرة وهذا ما جاء على لسان "فتحي الديب" حيث قال للأستاذ "أحمد توفيق المدني": (سجل من الآن أننا أول معترف بهذه الحكومة).

كان لزامًا على مفجري الثورة أن يضعوا أسسًا حقيقية بجانب تزويد بالسلاح من أجل القيام بالثورة[1]، فيشير "أحمد بن بلة" في مذكراته أن الثورة التحريرية بدأت بالقليل من السلاح الذي يعود إلى المخزون الشهير الذي جمعه نشطاء المنظمة الخاصة غداة الحرب العالمية الثانية[2]. فيذكر "فتحي الديب" في مذكراته قائلا: (التزاما منّا وبتنفيذ قرار الرئيس "جمال عبد الناصر" بدعم الثورة التحريرية بالسلاح والذخيرة)، فمنذ الفاتح من نوفمبر 1954م وصلت أول شحنة من السلاح كانت المخابرات المصرية قد أعدتها وأوصلتها إلى ليبيا بواسطة اليخت إنتصار" وقد تضمنت كميات هائلة من السلاح والذخيرة[3]. ووصلت الشحنة الثانية بواسطة اليخت "دينا" إلى مياه "الناظور" بالقرب من مدينة مليلة المغربية وذلك في أفريل 1955م، وكان على ظهر اليخت سبعة من الضباط الجزائريين الذين تدربوا في مصر.

وكان اليخت محملًا بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات الموجهة إلى جيش التحرير الوطني[4]، استمر الدعم اللوجستيكي من طرف الحكومة المصرية للثورة التحريرية، كذلك تم نقل السلاح إلى الجزائر عبر اليخت "غود هوب" حيث تم اختيارها من طرف المخابرات المصرية فأبحر اليخت في 20 جانفي 1956م، وتم إنزال الشحنة يوم 21 فيفري 1956م

---

[1] أبو بكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة الجزائرية 1954م-1962م، دار العلم والمعرفة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت، ص 158.

[2] محمد بالقاسم، مرجع سابق، ص 174.

[3] فتح الديب، المصدر السابق، ص 116.

[4] بشير كاشه الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، دار الأمة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت، ص 153.

وكان اليخت محملًا بالأسـلحة والذخيرة[1]. كذلك نجد السـفينة المشـهورة "أتوس" التي كانت محملة بالسـلاح باتجاه الجزائر، غير أنها اكتشـفت من طرف المصـالح الفرنسـية في 17 أكتوبر 1956م[2].

كما كانت مصـــر مركز التدريب الجزائريين على فنون القتال تم إيفادهم إلى الجزائر للالتحاق بالثورة، ونذكر على سبيل المثال "هواري بومدين" الذي تدرب في مدرسة المتفجرات بالعباسية في القاهرة[3].

إضـافة إلى الدعم المالي الذي قدمته مصـر لمؤازرة جبهة التحرير الوطني الذي حددته الأمانة العامة للجامعة العربية بـ: 2 مليون جنيه إسترليني.

ب/ الموقف السوري من الثورة التحريرية:

كانت سـوريا من بين الدول العربية الشـقيقة التي تربطها بالجزائر علاقات وطيدة تعود إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر[4]. إضافة إلى بعض الهجرات التي حدثت فيما بعد والتي يعود سـببها إلى الممارسـات القمعية المسـلطة من طرف الاسـتعمار الفرنسـي على الشـعب الجزائري[5]. حيث قامت الحكومة السـورية بتكليف مندوبها في الأمم المتحدة للقيام بمسـاعي لدى الدول الأعضـاء في مؤتمر باندونغ، لتأييد حقوق الشـعب الجزائري من أجل الوصول إلى تسوية عادلة لتقرير مصيره[6].

---

[1] مراد الصديقي، المصدر السابق، ص 34.

[2] عبد الله المقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج 2، وزارة الثقافة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت، ص 72.

[3] مريم الصغير، مواقف الدول ....، مرجع سابق، ص 206.

[4] عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، دار هومة للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر، 2007م، ص 20.

[5] محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 184.

[6] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 921.

وفي 13 مارس 1957م قرر الوفد الجزائري بزيارة إلى سـوريا للحصـول على الدعم المعنوي والسـياسـي للثورة التحريرية[1]. وانتهت الزيارة بفتح مكتب لتمثيل الجزائر بالعاصـمة السورية "دمشق"[2].

أما الدعم العسكري والمالي ففي سنة 1955م وضعت سوريا جزءًا كبيرًا من أسلحتها تحت تصرف رجال جيش التحرير الوطني عن طريق جبهة التحرير الوطني باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الجزائري.

حيث يذكر "محمود رياض" أن "أحمد بن بلة" قد زار دمشـق عام 1955م، والتقى مع الرئيس "شـكري القوتلي" وناقشـه حول الوضـع بالجزائر وحقيقة الثورة وأهدافها. وقد تجاوب معه كل التجاوب متعهدًا بتقديم ما يمكن تقديمه للثورة التحريرية[3]، ولهذا لجأت سـوريا إلى فتح حدودها مع العراق لمرور الأسـلحة بناءً على اتفاق ثنائي بين البلدين ولجنة السـلاح الجزائرية، الذي يشترط على سوريا التكفل بتأمين وضمان وصوله إلى الجهة المبعوث إليها. وفي هذا الإطار يذكر المجاهد "عمار بن عودة" في شـهادة أدلى بها في محاضـره يقول: "بأنه أرسل سنة 1957م من طرف "عمر أوعمران" إلى سوريا لجلب السلاح[4]، كما تجسد هذا الدعم بإرسال كمية من الأسلحة ذات الصنع الفرنسي نقلتها طائرة مصرية على ثلاث دفعات إلى مصـر ثم شـحنت إلى داخل الجزائر وفي سـنة 1957م، أشـرف قائد الجيش السوري على شحنة حمولة فاقت 04 طن من الأسلحة المختلفة في طائرة من نوع هيركوس، كما أرسـلت أكثر من 200 طن من الأسـلحة والقنابل اليدوية[5]. وتواصـل الدعم العسـكري

[1] بشير سعدوني، مرجع سابق، ص 921.

[2] محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 185.

[3] صالح لميش، سوريا والثورة، المرجع السابق، ص 96.

[4] محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 188.

[5] صالح لميش، سوريا والثورة ...، المرجع السابق، ص 96.

السـوري للثورة التحريرية، حيث أرسـلت شـحنات متعددة شـملت أسـلحة مختلفة مع معدات حربية، اشتراها الملحق السوري من إيطاليا إلى جانب حمولة عسكريه قدرت بـــ 50 طن تم تسليمها من طرف "عمر أوعمران"[1].

كما شـمل الدعم السـوري للثورة التحريرية تنظيم أسـابيع جزائرية سـنة 1957م، سـنويًا لجمع التبرعات والتموينات الطبية خلال الأســـبوع الجزائري. قدم فيه تبرعات نقدية[2]، فمثلًا تسـلم الوفد الجزائري 1.800.000 ليرة سـورية و132.130,49 دولار بصـكوك موقعة من الرئيس السـوري "شـكري القوتلي"، وفي نفس السـنة تسـلم ممثل مكتب جبهة التحرير الوطني بدمشـق صـك آخر قدره مليار وخمس ملايين فرنك[3]. كما فتحت أبواب التطوع لكل السـوريين للانضـــمام إلى صـــفوف الثورة الجزائرية. إضـــافة إلى تدريب فرق أعضـــاء جيش التحرير الجزائري بما فيها التدريب على الطيران العسكري.

ج/ الموقف العراقي:

لم يظهر الدعم العراقي للثورة الجزائرية في بدايات اندلاعها، وبالأخص في وزارة "نوري الســـعيد" وحتى وزارة" علي جودت الأيوبي" التي باشـــرت مهام الحكم في فترة غياب "نور السعيد"، بحيث أنها كانت مقيدة. ولم تنل من خلالها الثورة الجزائرية التأييد المطلق[4].

وترجع بداية اهتمام الوزارة العراقية بالثورة الجزائرية إلى حادث هجومات الشـــمال القسـنطيني في 20 أوت 1955م، الذي كان له صـدم لدى الرأي العام العراقي بشـكل عام

[1] صالح لميش، سوريا والثورة ...، المرجع السابق، ص 183.

[2] أحمد حلواني، المرجع السابق، ص 99.

[3] محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص 85.

[4] نبيل أحمد بلاسـي، الاتحاد العربي والإسـلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصـرية للعامة للكتاب، 1990م، ص 192.

وفي مجلس النواب العراقي بشـــكل خـاص. إذ قـدم أربعـة نواب وهم: "توفيق المختـار"، "اســـماعيل الغانم"، "عبد العزيز الخياط" و"عبود العياض"، مذكرة إلى رئيس الوزراء العراقي (نوري الســـعيد يطالبون فيها عدد من النواب بايجاد الإجراءات الســـريعة والحازمة لوقف الإرهاب الاستعماري في مراكش والجزائر)[1]

وعلى إثر ذلك وافق مجلس الوزراء على تخصـــيص مبلغ قدره مليون دينار يصـــرف لإغاثة منكوبي المغرب العربي، ولكن الحكومة الفرنسـية بطبيعة الحال رفضـت إيصـال هذا المبلغ إلى أقطار المغرب العربي.

كما أكدت العراق في مؤتمر باندونغ 1955م، دعمها لثورة الجزائرية وذلك من خلال تدخل ممثليها السيد "فاضل الجمالي" رئيس الوفد العراقي في المؤتمر. وقد ذكر في تدخله ما يلي: أن الرصاص وإلقاء القنابل على العزل من الناس يجري يوميًا، وإذا كانت الجزائر تعتبر من قبل هؤلاء الفرنسيين جزءًا من فرنسا فلم يعاني السكان العرب المسلمون الإذلال والتمييز في المعاملة).

كما حاول الوفد العراقي برئاســة السـيد "الفاضــل الجمالي" الذي طالب باســم الحكومة العراقية إدراج القضـية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1955م في دورتها العاشرة. وكذلك في الدورة الحادية عشر. أما تضـامنها المال والعسـكري لم يظهر إلا بعد ســنة 1956م، بإنشــاء محاولة مجلس الوزراء العراقي بتخصــيص مبلغ ربع مليون دينار ليصرف على منكوبي المغرب العربي.

[1] عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره أول نوفمبر 1954م، الجزائر، ص 284-258.

د/ المملكة العربية السعودية:

حيث كانت أول مسـاعدة مالية من المملكة العربية السـعودية قافلة وهذا أسـر التدخل المشـهود للرئيس "جمال عبد الناصـر" أين اسـتغل مناسـبة أداء مناسـك الحج، ليثير فكرة ضرورة مساندة الثورة الجزائرية مع الملك سعود عبد العزيز[1]. الذي قدم تبرع مالي قدره مليون ريـال[2].

ولقد ترافق اندلاع ثورة الجزائرية في 1954م مع تولي الملك سـعود بن عبد العزيز مقاليد الحكم بعد أبيه الملك عبد العزيز، فقد كان يرى أنه لا يمكن فصل مملكته عن الأقطار العربية.

فبعد مرور شـهرين من اندلاع ثورة نوفمبر 1954م وتحديدًا يوم 05جانفي 1955م لفتت المملكة العربية السـعودية انتباه هيئة الأمم المتحدة بواسـطة ممثلها في نيويورك إلى الحالة الخطيرة التي يسود الجزائر ومعاناة الشعب الجزائري من السياسة التسلطية الفرنسية[3].

وعملت السعودية كل ما بوسعها لنصرة القضية الجزائرية، أين استطاعت أن تقنع 14 دولة إفريقية وأسيوية في عام 1955م إلى إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة[4].

---

[1] سعود بن عبد العزيز ءال سعود (1388هـ/1319هـ) (1902م/1969م)، تولى مقاليد الحكم بعد أبيه الملك عبد العزيز، ولقد تزامن ذلك مع اندلاع ثورة الجزائرية في 1954م.

[2] أمال شـلي، التنظيم العسـكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، رسـالة مقدمة لنيل شـهادة الماجسـتير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2005/ 2006م، ص 349.

[3] بوبكر حفظ الله، التموين والتسليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962م، دار العلم والمعرفة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت، ص 110.

[4] عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007م، ص 117.

ثانيا: مواقف الدول الغربية:

1/ موقف الكتلة الرأسمالية:

أ/ موقف أمريكا:

تبنت أمريكا موقف وسـياسـة مزدوجة اتجاه القضـية الجزائرية ولم تتخذ موقفًا موضـوعيًا، حيث عبرت في جميع مواقفها التي اتخذها ممثلوها سـواءً في واشـنطن أو في باريس أو في الأمم المتحدة هي مواقف مؤلمة ومن واجبي أن أصرح بذلك بصفة رئيسًا للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ المكلفة بمسائل الأمم المتحدة[1].

وفي سـنة 1955 عندما بحثت لجنة أشـغال الأمم المتحدة القضـية الجزائرية، كان موقفها بأن الجزائر جزء من الجمهورية الفرنسية ولا يمكن للهيئات الدولية أن تبحثها. وصرح عندئذ أحد الجزائريين بأن شـعبه يتسـتر على الولايات المتحدة الأمريكية التي تؤيد سـياسـة عدوانية واستعمارية ضد تقاليد السياسة الأمريكية وضد مصالحها[2]. وعندما قررت الجمعية العامة أن تبحث القضية الجزائرية غضب الوفد الفرنسي وغادر القاعة وصوتت أمريكا مرة أخرى ضد التسجيل. وبعد شـهرين تركنا المسـالة وأعطينا الثقة مرة أخرى لفرنسـا بأن تحل المشكلة وحدها وأن هذه القائمة كلها من مواقفنا لا تدعونا إلى الافتخار[3].

ما عبرت أمريكا في صـحيفة نيويورك تايمز الصـادرة في 2 سـبتمبر 1955، تعليقًا معبرًا فيه عن حالة شـمال إفريقيا وظل الموقف الأمريكي مسـاندًا للسـياسـة الاسـتعمارية الفرنسية ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب أهمها:

---

[1] أمال شلي، المرجع السابق، ص 349.

[2] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

[3] جريدة المجاهد، عدد 72، 14 نوفمبر 1960، ص 4.

-سـعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصـالحها في المجال الحيوي للمستعمرات.

-إن كل من فرنسـا وأمريكا يجمعها نفس التوجه وهو التوجه الليبرالي الذي يرى في الثورة الجزائرية ثورة شيوعية.[1]

2/ موقف فرنسا:

على إثر صـدور قرارات مؤتمر باندونغ جنّ جنون السـلطات الفرنسـية بحيث اعتبرها السـيد "ادغارفور" رئيس الحكومة الفرنسـية آنذاك من خلال تصـريحات التي أدلى بها في الندوة الصـحفية التي عقدها بباريس بأنها قاسـية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسـا بالشـمال الإفريقي كما قال، خصوصًا قضية القطر الجزائري أنه: (جزء لا يتجزأ من فرنسا وقد رفضت الحكومة الفرنسـية رفضًـا قاطعًا مبادرة المجموعة الآفرو-آسـيوية إمكانيه الطرح القضـية الجزائرية للنقاش والسندات في رفضها الى ادعاءين:

الأول؛ يعتبر فيه أن موضوع الجزائر مسألة داخلية بحث وبالتالي فهو يدخل في إطار السيادة الفرنسية.[2]

الثاني؛ أنه ليس من حق ـــعضـاء هيئة الأمم النظر في هذه القضـية، وذلك وفقًا لما ينص عليه ميثاقها على الفقرة الثانية من المادة الأولى وقد أثار "Pemay" وزير الخارجية الفرنســي، الذي كان يرأس وفد بلاده في هذه الدورة الحجج التاريخية التي دعم فيها موقف بلاده وذكر في هذا الإطار أن الجزائر منذ 1830 جزء من التراب الفرنسـي، وأن فرنسـا رغم اختلاف حكوماتها تعتبر قضية الجزائر قضية داخليه وأن الجزائر جزءًا لا يتجزأ من فرنسا.

[1] جريدة المجاهد، عدد 102، 1961، ص 4.

[2] عمار بن سلطان وآخرون، المرجع السابق، ص 117.

الفصل الثاني:

دور الكتلة الأفروآسيوية والدول العربية في تدويل القضية الجزائرية

1959-1955

المبحث الأول: دور المؤتمرات الأفروآسيوية في التعريف بالقضية الجزائرية

أولا: مؤتمر باندونغ:

بدأت هذه الكتلة تتكون داخل هيئة الأمم المتحدة في سـنة 1945، ذلك أن الدول الإفريقية الأسـيوية الأعضـاء في المنظمة الأممية شـعرت بالحاجة إلى اتحادها لتضـع حدا للعزلة التي كانت تعيشـها أمام مجموعة دول أمريكا اللاتينية، والكتلة الغربية والكتلة الشـيوعية، وراحت تلك الدول الإفريقية الأسـيوية تحاول أن تتخذ في مداولات هيئة الأمم المتحدة مواقف مشتركة في بعض المسائل التي تهم العالم الإفريقي الأسيوي بصفة خاصة، وما انفك الاتجاه حتى تبلور وعدا متبلورا خلال انعقاد **مؤتمر باندونغ**[1] أفريل1955 الذي يمكننا اعتبار بمثابة شهادة ميلاد لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني[2]

اشتركت فيه دول كولومبو الخمس[3]، باعتبارها دولاً بادرت بعقده، وأربعة وعشرون بلدًا آخر منها 14دولة من إفريقيا والشرق الأوسط.

وفي 18أفريل1955 افتتح المؤتمر في **باندونغ** بحضـور حوالي 600مندوب جاؤوا من دول مختلفة من إفريقيا وآسيا، هي دول خرجت من الاستعمار وتعاني من مشاكل اجتماعية وصحية، وانتشار الأمية، وزيادة هامة للسكان[4].

---

[1] باندونغ، مدينة في أندونيسيا.

[2] المجاهد، العدد 19، 1مارس 1958.

[3] دول كولومبو الخمس هي، الهند، أندونيسيا، برمانيا، سيريلانكا، باكستان.

[4] عبد القادر خليفي، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، المصادر، عدد8، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، ص219.

وقد جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيًا، مختلفة سياسيًا واقتصاديًا بعضها تحرر وبعضها لم يتحرر من الوصاية الأجنبية وبعضها لم يكن عضوًا في هيئة الأمم المتحدة.

أما الدول التي كانت ممثلة في المؤتمر فهي : الهند، باكستان، سيلان "سيريلانكا"، برمانيا، اندونيسيا، أفغانستان، إيران، الفلبين، تركيا، تايلاندا، العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، نيبال، لاووس، الفيتنام، اليمن، مصر، السودان، ليبيا، ليبيريا، أثيوبيا، ساحل الذهب "غانا"،كومبوديا، الصين، اليابان، كما دعت لحضوره 4 حركات تحررية عن تونس والجزائر، المغرب، قبرص كأعضاء مراقبين أثناء المؤتمر المنعقد.[1] وانعقد المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين 18-24أفريل1955 على التوصية التي جاءت في اللائحة التي أقرها مؤتمر كولومبو المنعقد يومي "27-29ديسمبر1954". وانعقد هذا المؤتمر لتحقيق مبدأيين:

* المساواة والحقوق.

* إعطاء حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة في كل من إفريقيا وآسيا.

ويعد المؤتمر نقطة تحول خاصة بالنسبة الدول المرتبطة بالمعسكرين الشرقي والغربي، حيث اتبعت سياسة الحياد الإيجابي، الذي يقوم على التفاعل مع الأحداث العالمية والسعي لتحقيق السلام دون الانحياز إلى الكتلتين المتصارعتين خلال الحرب الباردة وهذا ما يجسده خطاب الرئيس الإندونيسي **سوكارنو:**" نعيش منطلقًا جديدا في تاريخ العالم[2]"، وقد تركزت أشغال المؤتمر على ثلاثة نقاط:

- حق تقرير المصير.

---

[1] أحمد سعيود، "مساعي جبهة التحرير.....في الخارج"، المرجع السابق، ص177.

[2] مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971 ص، 23.

- مشاكل البلدان المستقلة حديثا.
- السلم والتعاون الدولي.

وفي هذا الإطار سعت جبهة التحرير الوطني جاهدة لحضور المؤتمر، فبعد أن تحصل ممثل جبهة التحرير الوطني في"**لقاء بوقور**" تعهد بأن تمنح له صـفة ملاحظ للمشـاركة في **مؤتمر باندونغ**، شـرع في جولة إلى بلدان جنوب شـرق آسـيا، ومن جهة قام **محمد خيضـر** بجولة إلى البلدان العربية سعيا لكسب تأييدها، وإن كان هذا الأخير لم يجد صعوبة في إقناع الدول العربية لتبني القضـية الجزائرية والدفاع عنها في **باندونغ**، فإن السـيدين **محمد يزيد**، **حسين آيت أحمد** وجدوا صعوبة في الدول التي زاروها.

-قرارات المؤتمر:

ولقد اتخذ هذا المؤتمر الأفروآسيوي قرارات تمثلت في:

1- الجانب السـياسـي: في هذا الجانب طالب المشـاركون وأقروا مسـاندة قرار تحرير الشـعوب، وحصـولها على اسـتقلالها، وبخصـوص الوضـع في شـمال إفريقيا أقر المؤتمر ما يلي[1]:

- نظرًا لحالة الإضـراب السـائد شـمال إفريقيا وجب أن تقرر مصـيرها بنفسـها، فإن المؤتمر الأسـيوي والإفريقي يعلن تأييده لشـعوب الجزائر، مراكش، تونس في تقرير المصـير والاستقلال.

[1] مالك بن نبي، المرجع السابق، ص، 23.

كما التزم "بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها " وعلاوة على هذا التأييد. أشارت هذه اللائحة إلى أن الدول المشاركة في باندونغ " تلتزم بتقديم مساعدتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها"[1]، ولهذه النتيجة والدعم الدبلوماسي الذي لاقته الثورة الجزائرية في هذا المؤتمر الذي يعد بحق منبرًا دوليًا انطلقت منه صيحة الحرية والاستقلال، والذي كان فيه كفاح الشعب الجزائري محل إعجاب وتأييد من طرف كل الدول المشاركة في المؤتمر، وكان لهذا التأييد صدى كبيرًا ودعمًا قويًا للثورة الجزائرية[2].

وبهذا فإن نتائج **مؤتمر باندونغ** كانت جد إيجابية بالنسبة للقضية الجزائرية في كفاح شعوب المغرب العربي، وعلاوة على هذا التأييد الذي أثار حفيظة الأوساط الاستعمارية بتقديم مساعداتها المحسوسة للشعوب المكافحة من أجل استقلالها، وهذا ما أثار غضب السلطات الاستعمارية من القرارات الصادرة عن المؤتمر، حيث اعتبرها السيد "**إيدغار فور *EDGAR FAURE***" رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك من خلال التصريح الذي أدلى به للندوة الصحفية التي عقدها بباري "بأنها قاسية وجارحة فيما يتعلق بوجود فرنسا في الشمال الإفريقي، فالمؤتمر كما قال قد خص بالذكر قضية القطر الجزائري، والحال أن القطر جزء لا يتجزأ من فرنسا"، ولكن بعد شرح مختلف أوجه القضية الجزائرية، وبفضل الدعم العربي تمكنا من القضاء على بعض الترددات لتلك الدول التي زارها، الأمر الذي عزز من تواجدها في المؤتمر.

---

[1] المجاهد، العدد 15جانفي 1958.

[2] الأزهر بديدة، التطور الدبلوماسي للثورة الجزائرية، النائب، مجلة دورية يصدرها المجلس الوطني الشعبي، الجزائر، ص، 178.

وكان للوفد عدة أنشـطة تمثلت في تعريف المؤتمرين بالوضـع في الجزائر وإزالة الآثار السلبية التي خلفها النشاط المضاد للحركة المصالية والتي كان من نتائجها:

– حدوث الغموض والتباين عند عدد من المشـاركين في المؤتمر حول الممثل الشـرعي والوحيد للشـعب الجزائري وهو الذي يقود الكفاح المسـلح من الداخل والعمل الدبلوماسـي من الخارج، وقد قدم الوفد المشـارك باسـم المغاربة والذي ضـم ممثلين عن جبهة التحرير الوطني والحزب الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي، وقد درس المؤتمر الوضـع في إفريقيا وآسـيا وناقش الطرق والأسـاليب التي تسـتطيع شـعوب هاتين القارتين أن تحقق بواسـطتها ما تصبوا إليه، وكانت القضـية الجزائرية محل دراسـة من طرف المؤتمرين إلى جانب إلى جانب قضـيتي تونس والمغرب، واغتنم الوفد الجزائر وأثمرت الاتصـالات التي أجراها مع العديد من الوفود على نتائج إيجابية لصـالح القضية الجزائرية تمثلت في إصـدار المؤتمر لقرارات تخص شـمال إفريقيا[1] وبالتالي حقق وفد جبهة التحرير الوطني أول نجاح له على المسـتوى الدولي في باندونغ باندونيسـيا بصـدور هذه اللوائح السـياسـية التي تنص على حق الشـعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال.

كما مهدت الدول العربية كل السـبل لجبهة التحرير الوطني لإنجاح العملية حيث قامت بحملة دعائية واسعة النطاق في صفوف المؤتمرين لصالح القضية الجزائرية.

أما من الجانب الاقتصـادي نجد أن نتائج المؤتمر كانت بموافقة المؤتمرين على التنمية الاقتصـادية التي تقوم على أسـاس العدالة والمصـلحة المتبادلة والمشـتركة وكذلك إنشـاء

[1] الأزهر بديدة، المرجع السابق، ص ص 117، 118.

صـــندوق خاص للتموين والتقدم الاقتصـــادي وإنشـــاء نطاق التبادل التجاري بين الدول الأفروآسيوية.

أما في المجال الثقافي فقد أولى المؤتمر أهمية خاصـــة، واســـتنكر محاربة الثقافات القومية للشعوب التي تمارسها بعض الدول الاستعمارية خاصة في الجزائر، كما شجع تنمية التعاون الثقافي عن طريق تقديم تســـهيلات من طرف هذه البلدان لالتحاق الطلبة والراغبين في التدريب[1]، فلم تكاد ثلاثة أشهر من انتهاء أشغال المؤتمر، حتى تقدمت 14 دولة بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26جويلية 1955 تطلب فيها بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشـــرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وقد أوضـــحت هذه الدول صـــاحبة الطلب للأمين العام في مذكرة أهمية حق تقرير المصـــير في تكوين الأمم المتحدة وأشـــارت إلى القرار رقم 637 الذي أقرته أغلبية أعضـــاء الجمعية العامة بشـــأن حق تقرير المصير وممارسة الحريات الأساسية مع الإشارة إلى القرار الذي اتخذه مؤتمر باندونغ وكذا تدهور الأوضاع في الجزائر مما شكل تهديد للأمن والسلم العالميين[2].

مؤتمر منروفيا: 4 أفريل1959

جمع هذا المؤتمر الدول الإفريقية المســـتقلة وحضـــر وفد الحكومة الجزائرية كعضـــو رســـمي وارتفع فوق مبنى المؤتمر العلم الجزائري إلى جانب رايات البلدان الإفريقية المســـتقلة وبمناســـبة هذا المؤتمر اعترفت غانا وغينيا بحكومة الجزائر، وهنا كســـبت القضـــية الجزائرية

[1] مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية"1961-1983" د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1974، ص، ص، 78، 79.

[2] عامر رخيلة، الطرح الأول للقضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة والظروف العامة، المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 13، 2006، ص، 217.

مكاسـب جديدة، ونالت التأييد الرسـمي والصـريح من كل الحكومات الإفريقية واتخذت قرارات ضد التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى، وضد السياسة العدوانية التي تتبعها فرنسا في الكامرون وضـد سـياسـة التمييز العنصـري في جنوب إفريقيا، وبالتالي حقق وفد جبهة التحرير الوطني انتصـار على الصـعيد الدبلوماسـي، ورسـخت فعالية الدبلوماسـية الإفريقية للجزائر المكافحة ،ومن أجل التنسـيق بين الجهود الإفريقية والعالمية نحو القضـية الجزائرية، قرر المؤتمر تأليف وفد إفريقي للطواف بين عواصـم العالم لجلب التأييد ومؤازرة القضـية الجزائرية. [1].

ثانيا: مؤتمر القاهرة من 26 ديسمبر1957. 1جانفي 1958:

في هذا المؤتمر (القاهرة) ترسّـخت المبادئ الكبرى **لمؤتمر باندونغ** سـنة1955 والتي ردَّدها 500مبعوث يمثلون44 دولة أفروآسـيوية، حيث لعبت جبهة التحرير الوطني الممثلة من طرف "**لمين دباغين**" نشـاطًا فعالاً في هذا المؤتمر، والذي نصـت لائحة المصـوت عنها بالإجماع عن «استقلال الجزائر وفسح محال للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني»[2]

كما دعت فرنسـا لمباشـرة مفاوضـات عاجلة مع جبهة التحرير الوطني، وجاء مؤتمر التضـامن الإفريقي الأسيوي بمدينة القاهرة تعزيزا لهذه القوة الإنسانية التاريخية الهائلة المتمثلة في شـعوب آسـيا وإفريقيا وتأكيدًا لمؤتمر **باندونغ**، الذي فتح عهدًا جديدًا في تاريخ الشـعوب المسـتضـعفة واعتبرتها وثيقة جديدة لحقوق الإنسـان أشـمل من الوثائق السـابقة[3]، وفي حين كان **مؤتمر باندونغ** مؤتمر حكومات ودول كان مؤتمر القاهرة مؤتمر شـعوب وحركات وطنية

[1] عمار قليل، المرجع السابق ص 127.

[2] El- Moudjahid, N 15, 1janvier,1958 , P256.

[3] مختار مرزاق، المرجع السابق، ص، ص، 78، 79.

سـياسـية ونقابية، وكان انعقاده في بلد عربي مناسـبة رائعة لإظهار المدى العظيم الذي يلعبه كفاح الشـعب الجزائري، وقد اسـتقبل الوفد الجزائري في المؤتمر اسـتقبالاً رائعًا وقامت كل الوفود وقوفًا مدة طويلة تصـفق وتهتف في حماس عظيم لكفاح الشـعب الجزائري وثورته التي عبرت عن قوة الشعوب الجديدة، وصمودها الجبار وعزمها الواضح على الكفاح بكل وسيلة، وبأي ثمن لتحقيق حريتها واستقلالها[1].

كما أصدر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حريتها، ولائحة تدعو الشعوب الأفروآسيوية إلى تعزيز الدعم للقضية الجزائرية، ونضَّمت هذه الدول أسبوع إفريقي للتضـامن مع الشـعب الجزائري يوم 30مارس1958 في مختلف العواصـم الإفريقية الذي كان الجزء الأكبر منها خاضـع للهيمنة الاسـتعمارية وموازاة مع التحرك الكبير من قبل الأسـيوية وتم جمع إعانات مالية وتبرعات لمسـاعدة الثورة الجزائرية ماديا، وقد كانت القاهرة تمثل أول منبر عالمي تطرح فيه قضية تحرير القارتين الإفريقية والأسيوية كان التحرك الإفريقي يعطي الدعم الأكبر للقضية الجزائرية خاصة في مؤتمري أكرا الأول والثاني[2].

ثالثا: مؤتمر أكرا:

انعقد في مدينة غانا يوم 15أفريل1958 وقد اختيرت أكرا عاصـمة غانا أحدث الدول الإفريقية اسـتقلالا سـنة 1957، وأعلنت الحكومات المتجمعة في أكرا وفاءها لمبادئ **باندونغ** والتضـامن الأسـيوي الإفريقي وتأييدها للحركات الوطنية في إفريقيا، واعتبر يوم 15أفريل يوم القارة الإفريقية تمجد فيها كفاحها[3].

---

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص، 124.

[2] مختار مرزاق، المرجع السابق، ص، ص، 78، 79.

[3] عمار قليل، المرجع السابق، ص125.

كما صوّت المشاركون فيه لصالح حق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير.

في 8 ديســـمبر 1958 انعقد مؤتمر ثاني وذلك بعد مرور شـــهور على انعقاد مؤتمر الحكومات بأكرا اسـتقلت فيها دولة إفريقية جديدة هي غينيا، وخلال ذلك تم تشـكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ودخلت الشعوب الإفريقية الخاضعة للاستعمار الفرنسي مرحلة جديدة في كفاحها من أجل الاستقلال، لقد ضم المؤتمر كل الحركات الوطنية في إفريقيا من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها وشكلت الثورة الجزائرية النقطة الأساسية في هذا المؤتمر الذي قدمت فيه كمثال للتدعيم والإقتداء.

كان من أهم قرارات المؤتمر:

1. دعوة الحكومات الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة.
2. توجيه نداء لمسـاعدة الثورة الجزائرية ماديا وأدبيا وتفعيل الدعم الدبلوماسـي لصـالح القضية الجزائرية.
3. بذل كل الجهود الممكنة لمساندة الثورة الجزائرية.

وكان المؤتمر يهدف إلى خلق مجتمع إفريقي عادل يتمتع فيه جميع المواطنين بالحرية السياسية والمساواة المطلقة دون أي تمييز عنصري أوديني وتحقق فيه العدالة الاجتماعية.

وأكد على ضـرورة معارضـة سـياسـة المعسـكرات والتجارب النووية. وتأييد فكرة السـلام العالمي وأنشأ المؤتمر مكتبًا إداريا ينتخب لجنة تنفيذية[1].

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص، 125.

المبحث الثاني: الدول العربية ودورها في تدويل القضية الجزائرية.

أولا: دور دول المغرب العربي.

أ/ مؤتمر طنجة من 27-30أفريل1958

أنعقد هذا المؤتمر الأول بمبادرة من حزب الاســـتقلال (المغرب الأقصـــى) من أجل توحيد المغرب العربي وتســـطير الخطوط العريضـــة بغرض إنشـــاء تجمع جمهوري وتكريس العمل الوحدوي فيما بينهم.[1]

- **ظروف انعقاد المؤتمر:**

ساد المؤتمر جو من الصراحة التي قل نظيرها في تاريخ المؤتمرات العربية، قنبلة فرنسا لساقية سيدي يوسف في 8فيفري1958 وهو ما ينبغي مزيد من الضغط الفرنسي على السيد لحبيب بورقيبة لمحاصـــرة الثورة، كما أن بورقيبة لم ينســـى موقف قيادة جبهة التحرير منه عندما كانت الثورة في بدايتها. [2]

أما المغرب فقد شرح وجهة نظره وألح بالخصوص على توضيح وضعية المغرب التي مازالت تحتله ثلاثة جيوش أجنبية هي الجيش الفرنسي، والجيش الإسباني، والقوات الأمريكية، وقد صـــرح رئيس الوفد المغربي علاّل الفاســـي بالتضـــامن الكامل مع الجزائر، وأن مشـــكلة الحدود من بين المشـــاكل التي كانت تؤرق الطرفين، حيث قرر الجانبان تأجيل النظر فيها إلى ما بعد الحرب[3].

---

[1] المجاهد، العدد 23، 7ماي 1958.

[2] محمد خير الدين، المرجع السابق، ص188.

[3] المجاهد، العدد 23، 7ماي 1958.

وقد تناول جدول أعمال المؤتمر عدة نقاط منها:

1- حرب التحرير الجزائرية.

2- تصفية رواسب الاستعمار في بلدان المغرب العربي.

3-الوحدة المغربية .

4- الأجهزة الدائمة لتنفيذ عدة قرارات ندوة طنجة[1].

- **قراراته:**

كانت هناك قرارات سـرية لم تنشـر ومن بينها القرار الذي ينص عن الوسـائل "العملية" التي سيقوم بها الحزب الدستوري، وحزب الاستقلال لمساندة الثورة الجزائرية ومن بينها:

1. حق الشـعب الجزائري في السـيادة والاسـتقلال بوصـفه الشـرط الوحيد لفض النزاع الفرنسي الجزائري.

2. توجيه نداء إلى الدول الغربية كي تكف على مساندة فرنسا في حربها ضد الجزائر،

3. إصدار قرار حول تصفية الاستعمار في المغرب العربي، [2]

ونصـــت اللائحة الختامية على (انفراد جبهة التحرير بتمثيل الجزائر المكافحة، وعدم قابلية حقوق الشـــعب الجزائري للتقادم كما أقرت على ســـيادته واســـتقلاله، مطالبة بتشـــكيل حكومة جزائرية، والقرارات التي اتخذها المؤتمر تصبح نافذة المفعول حالاً من طرف الأحزاب المشاركة فيه.

[1] محمد خير الدين، المرجع السابق، ص189.

[2] المجاهد، العدد 23، 7ماي1958.

كما نص ميثاق مؤتمر طنجة على ما يلي:

إن اجتماع طنجة المعبر عن الإرادة الجماعية لشـــعوب المغرب العربي في توحيد الأهداف في ظل التضـامن الوثيق لمصـالحها والمقنع بأن الوقت قد حان لتجسـيد هذه الإرادة في الوحدة في إطار مؤسـسـات مشـتركة من شـأنها أن تعطي للشـعوب فرصـة تأدية الدور العائد إليها في محفل الأمم.

وقد أوصى اجتماع طنجة بلدان المغرب العربي بعدم اتخاذ ما من شأنه أن يلزم بصورة منفردة بمصـــير شـــمال إفريقيا في مجال العلاقات الخارجية والدفاع، وذلك حتى قيام المؤسـسـات الفدرالية. كما أوصـى بإجراء لقاءات دورية بين قادة البلدان الثلاثة، كما تطلبت الظروف ذلك، وذلك للتشـــاور حول قضـــايا المغرب العربي، كما قرر الاجتماع أحداث سكرتارية لمتابعة تنفيذ القرارات[1].

وعن المؤتمر كتب المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني الناطقة بالفرنسية تقول:" إن هذه الندوة لشـمال إفريقيا ليسـت الأولى، وإنما هي الندوة الثالثة في غضـون عامين، لكن الندوتين السـابقتين في تونس في أكتوبر 1956، والرباط في نوفمبر 1957 وجهت أساسًا في خط التقارب الفرنســي الجزائري لوضــع نهاية لحرب الجزائر فإن ندوة طنجة لها معنى آخر فهي بالنسبة للمغرب وتونس محاولة لإيجاد الوسائل لتوحيد السياسة في شمال إفريقيا وإيجاد كتلة موحدة، لمواجهة الاحتلال الإمبريالي الفرنسي الاستعماري[2].

[1] محمد خير الدين، المرجع السابق، ص، ص، 188، 189.

[2] الرصد، آراء حرة، العدد 2، مارس- أفريل، 2002، ص، 40.

ثانيا: دور الجامعة العربية:

إن الجماعة العربية قدمت كل ما تملكه من إمكانيات مادية وسـياسـية وفكرية لنصـرة الثورة الجزائرية، فقد شـكلت الدول العربية الحليف الطبيعي للثورة، أن الموقف العربي المؤيد للقضية الجزائرية، سيدفع بفرنسا إلى محاولة الضغط على الحكومات العربية بشتى الوسائل حتى تتخلى عن موقفها هذا.

إن الدبلوماسية الجزائرية حاضرة في جميع الأقطار العربية هذا ما جعلها تستغل انعقاد مؤتمر الجامعة العربية بالدار البيضـاء في بداية سـبتمبر 1959، لتبرهن على مدى فاعليتها وتأثيرها على القرار العربي لصالح القضية الجزائرية وقد تجلى ذلك في مؤتمر الدار البيضاء الذي عبر عن قلقه من الوضـع المزري الذي يعيشـه الشـعب الجزائري، وأكد على_حق هذا الأخير في الاستقلال، التزمت الجامعة العربية من جهتها ببذل المساعي الدبلوماسية الحثيثة لدى الدول الإفريقية وغيرها بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، والقيام بالاتصـالات مع كافة أعضـاء الأمم المتحدة لمؤازرة قضـية الجزائر العادلة في دورة ديسـمبر 1959 للجمعية العامة الأممية[1].

كما جاء في السـياق نفسـه أنه لا سـبيل لإيجاد حل سـلمي إلا بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعبرة عن إرادة شعب الجزائر كما تقرر كذلك:

أولا: عرض الحالة الخطير وفي مراكز التجمع والمعتقلات وأسـاليب التحقيق دولية إلى الجزائر عاجلا، واتخاذ الإجراءات الناجعة لوقف أعمال الإبادة ضد السكان في الجزائر.

[1] احمد سعيود، المرجع السابق، ص، 71.

ثانيا: القيام بمســـاع جماعية ومنفردة من الدول العربية لدى دول حلف الأطلســـي ومطالبتها بوضع حد لاستعمال أسلحة هذا الحلف وجنوده ضد الشعب الجزائري المكافح في سـبيل حريته واسـتقلاله والكف عن تقديم المعونات التي تسـاعد فرنسـا على مواصـلة حرب الإبادة في الجزائر.

ثالثا: بذل المسـاعي الدبلوماسـية الحثيثة لدى الدول في آسـيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وغيرها للاعتراف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والقيام باتصـالات مع كافة أعضـاء الأمم المتحدة لمؤازرة القضية الجزائرية العادلة.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الفرنسية لعزل الثورة دبلوماسيا:

منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة الفاتح من نوفمبر 1954، اعتمدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة على السلطة على مبدأ القوة والعنف في تعاملها معها. وقد نعتت عناصر الجيش التحريري وقيادات جبهة التحرير بألقاب مختلفة، منها العصاة، الخارجين عن القانون واتخذت ذلك كحق يكفل لها إجراءات ردعية وقمعية مختلفة، على اعتبار ذلك شأنا من شؤونها الداخلية.

وقد غطت هذه الإستراتيجية القمعية كل الميادين (عسكريا، سياسيا، دبلوماسيا) من أجل مواجهة جيش التحرير والجبهة على الصعيدين الداخلي والخارجي. إلا أنه رغم محدودية إمكانيات الجبهة والجيش التحريري، فقد تمكن من الصمود، وهذا ما أنجر عنه سقوط أربعة حكومات فرنسية الواحدة تلوى الأخرى إلى أن سقطت الجمهورية الفرنسية الرابعة في الأخير بعد تمرد 13 ماي 1958 وعودة ديغول إلى سدة الحكم، الذي سعى إلى رسم معالم استراتيجية لتحقيق حلم جنرالات الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين، والمتمثل في القضاء على الثورة الجزائرية وتقويض دعائمها داخليا وخارجيا.[1]

سعت إستراتيجية ديغول في أول الأمر إلى محاولة محو الخسائر الدبلوماسية التي ورثتها عن سابقاتها بعد سياسة القوة التي اعتمدتها الحكومات السابقة، وقد ظهرت الإستراتيجية هذه في نقاط عدة أهمها:

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، ص 282.

- اختطاف الطائرة المقلة لأبرز قادة الثورة الجزائرية في 22 أكتوبر 1956[1].
- قرار رئاسة الوزراء الفرنسي بإعطاء 200 مجنزرة لإسرائيل
- الدفاع عن العمق الإسرائيلي
- طيارين فرنسيين يقودون طائرات إسرائيلية لضرب مصر
- المشاركة في العدوان على مصر 05 نوفمبر 1956
- قصف ساقية سيدي يوسف بتونس في 08 فيفري 1958

سعت الحكومات الفرنسية التي سبقت الانقلاب الديغولي من (1954ـــ1958) بشتى الوســـائل إلى محاولة عزل الثورة الجزائرية دوليا، ودفع الهيئات العالمية الكبرى إلى عدم الاعتراف بشــرعية FLNعلى اعتبار أن الجزائر فرنســية وأن أي أحداث تقع بها داخلية من صلاحيات فرنسا وحدها.

وفي هذا الســياق ســعى ديغول إلى محاصــرة الثورة، ودفع المجموعة الدولية إلى عدم الإعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة وبالتي الإحتفاظ بالجزائر في الإطار الفرنســي وانتهجت ســياســة ديغول نفس خطى ســياســات الحكومات الســابقة لمواجهة[2] أي تأييد قد تتمتع به الحكومة المؤقتة، حيث عملت على إظهار الثورة على أنها حرب فوضـــوية لا قيادة لها، ولا

[1] قادة الثورة المختطفين، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، محمد بوضياف، مصطفى الأشرف. وكانوا حينها بالمغرب الأقصى في زيارة رسمية قبل توجههم إلى تونس للمشاركة في قمة تونس إلى جانب لحبيب بورقيبة والملك محمد الخامس. قام ســلاح الجو الفرنســي بإيعاز من المخابرات الفرنســية بتحويل الطائرة المغربية إلى الجزائر، واختطاف قادة الثورة. لمزيد من التفاصــيل أنظر، محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشــق، 1965، ص 244.

[2] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص، ص 282، 284.

أهداف مرسـومة لها، كما أشـاعت البهتان والأكاذيب بواسـطة دبلوماسـيتها وصـحافتها، كما اعتمدت أسـلوب التهديد والوعيد والضـغط على دول العالم الثالث بالحكومة المؤقتة، ثم جعل ديغول إستراتيجية مطعمة بمبادرات ومشاريع خادعة، من أجل إخراج وزعزعة صفوف الجبهة وإضـــعاف موقفها م هز صـــورتها أمام الشـــعب الجزائري، وأمام الرأي العالمي، وكان أهم المشـاريع والمبادرات مشـروع سـلم الشـجعان في 23 أكتوبر 1958م حق تقرير المصـير في 16 سبتمبر 1959، وفي تصريح 10 نوفمبر 1959[1] وكان هدف ديغول من هذه المبادرات هو:

- زرع الانقسام والقضاء على الثورة.
- كسب الرأي العام العالمي خاصة في هيئة الأمم المتحدة.

- **على الصعيد المغاربي:**

-أسست جبهة مغربية موحدة بعد مؤتمر طنجة المنعقد في 27 ـــ 29 أفريل 1958 بعد أحداث الاعتداء الفرنسـي على سـاقية سـيدي يوسـف وما أنجر عليه من تضـامن عربي واسـع، فسـعى ديغول إلى محاولات عديدة من أجل كسـر هذه الجبهة المغاربية ، وهذا إدراكا منه لخطورة هذا الإتحاد، خاصـة ما تعلق بمقرراته، وذلك كله من أجل عزل الحكومة المؤقتة على الصـعيد المغاربي واحتواء النشـاط الدبلوماسـي والسـياسـي للحكومة المؤقتة، وفعلا فقد نجح ديغول في فرض بعض من الضـغوط على تونس التي منعت مرور الأسـلحة عبر ترابها في جوان 1958م وفرضـــت رقابة صـــارمة على تنقلات جيش التحرير الوطني وعلى مرور

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق ص 284

الأسـلحة بمنح الرخص لذلك مع دفع ثمن الجمركة مثلهم مثل الخواص، ويفسـر ذلك برغبة التونسيين جر الجزائريين التي التسوية مهما كان شكلها مع الفرنسيين.

– أما من الجانب المغربي، فقد لجأت الحكومة المغربية إلى منع مرور الأسـلحة من منطقة "فجيج"، وهذا ضـغطا منها على الثورة لتعترف لها بسـيادتها على إقليم " توات، قرارة، تيديكلت[1].

– وكان ديغول يعرف جيدا أن الهزيمة العسـكرية لن تلحق بالثورة عسـكريا. إلا إذا فقدت دعم وتأييد جارتها. من أجل ذلك سـعى إلى تفجير التناقضـات بين الجبهة وتونس والمغرب الأقصـى. وكان أولى هده الخطوات توقيع اتفاقيات توقيع تونس لتمرير أنبوب الغاز الطبيعي الجزائري عبر التراب التونسـي وهو ما عرف باتفاقيات (إيجلي في 30 جوان 1958م) وهو ما اعتبرته جبهة التحرير الوطني خرقا واضـحا لمقررات مؤتمر طنجة سـابقا وإيفاد رسالة بذلك الرئيس تونس[2].

– وقد اسـتطاعت الحكومة الفرنسـية من اسـتثمار سـوء التفاهم الحاصـل ودولته إلى أزمة حادة، حيث تخوف الرئيس التونسي بورقيبة من تحول الحرب في شمال إفريقيا إلى أداة تطيح برئاسـته لتونس بعد تطويع مصـر لجبهة التحرير الوطني، لكن الحكومة المؤقتة اسـتطاعت أن تقدم تطمينات للرئيس بورقيبة، مما أدى إلى انفراج الأزمة وتعهد بورقيبة بمنح الأسلحة التي يحتاجها جيش التحرير الوطني انطلاقا من احتدام الصراع في المغرب العربي بين الجارتين تونس والمغرب للعب دور الوسـاطة بين الحكومة الفرنسـية والحكومة المؤقتة الجزائرية.

---

[1] حول هذا الموضوع أنظر، مؤتمر طنجة 1958، معمر العايب رسالة ماجستير جامعة الجزائر، فيفري 2002.

[2] المجاهد العدد 27 " بترول المغرب العربي، مشاكله اليوم وغدا"، 22 جويلية 1958

ج – في المشرق العربي:

بـادرت دول المشـــرق العربي منذ انـدلاع ثورة الفـاتح من نوفمبر 1954 إلى دعمهـا وتأييدها، على رغم اختلاف توجهات وانتماءات الدول العربية في المشـرق العربي وباعتبارها متبنية للنضـــال ضـــد الاســتعمار والإمبريالية، تصـــدر مصـــر قائمة الدول المشـــرقية تأييدا ومســـاندة للقضـــية الجزائرية، ثم يليها النظام الثوري العراقي. وهذا الدعم الهائل من مصـــر جعل فرنسـا تتهم مصـر مرارا بالضـلوع في الثورة الجزائرية. وخلق البلابل في الجزائر، وزادت هجماتها واتهاماتها شـراسـة بعد حجز الباخرة "أتوس" القادمة من ميناء الإسـكندرية المصـري في 17 أكتوبر 1956م وهي محملة ب 70 طن من الأســـلحة المصـــرية الموجهة لجيش التحرير.[1]

وهكذا فقد سـعت فرنسـا جاهدة من أجل تنظيم هذه القوة الخلفية الداعمة لثورة الجزائرية. لذلك شـــاركت العدوان الثلاثي على مصـــر وعزز من تضـــامن الدول العربية بعد فشـــل هذا العدوان[2].

لهذا فإن السـياسـة الفرنسـية في المشـرق العربي لم تأتي بنتائج إيجابية وفق ما كانت تهدف إليه ســـياســـة ديغول الســـاعية إلى محاولة تقليص الدعم العربي للحكومة المؤقتة الجزائرية، بل وزاد من تضامن الدول العربية مع قضية الشعب الجزائري العادلة.

---

[1] ناصـــر الدين ســـعيدوني، البعد التحرري في الثورة الجزائرية. ملتقى دولي حول الثورة الجزائرية وإشـــكاليات التحرر، الأوراسي، الجزائر، فيفري 2005، ص 141.

[2] *Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre. Ed OPU Alger 1992 p 192.*

اتجاه العالم الثالث:

تعاني الجزائر من السيطرة الاستعمارية على اعتبارها من دول العالم الثالث وقد حاول المستعمر الفرنسي صد الدبلوماسية الجزائرية وقطع الطريق أمامها للجوء إلى الدعم الإفريقي والعالمي خاصة بعد التضامن الذي أبدته دوله اتجاه القضية الجزائرية.

اتجاه بلدان إفريقيا:

لقد أعلنت الثورة منذ اندلاعها عن بعدها الأفريقي. وسعت بشتى الوسائل لنقل مناعتها ومبادئها الثورية لشعوب القارة السمراء، وهو ما جعل فرنسا تنتهج سياسة مرحلية لاحتواء القارة الإفريقية وفق سياسة شرعية لتجريد الثورة الجزائرية من قواعدها الخلفية.

وقد نجحت فرنسا في أن تخلق حلفاء لها في بعض دول غرب إفريقيا على غرار مدغشقر والسنغال وساحل العاج الذين أبدوا بقاء فرنسا في الجزائر، صوتوا إلى جانبها في هيئة الأمم المتحدة وفي المقابل فقد لقت الثورة الجزائرية كل الدعم من بعض النظم الإفريقية المعادية للإستعمار. من ذلك دعم مؤتمر آكرا في 1958، منروفيا في1959. وهو ما جعل ديغول يعترف باستقلال دول المجموعة الإفريقية سنة 1960 بعد ضغط بلدانها.

هذا ما ساعده في تشكيل جبهة آفروآسيوية معادية للإستعمار، شكلت مصدر دعم واضح وقوي لحركات التحرر العالمية، وعلى رأسها الثورة الجزائرية[1].

[1] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 142.

الفصل الثالث:

مراحل تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة

المبحث الأول: المحاولات الأولى لتدويل القضية الجزائرية:

أولا: الدورة العاشرة "سبتمبر، نوفمبر 1955":

تعتبر الدول العربية المجال الطبيعي لتنسيق وتصعيد النشاط الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من أجل تدويل القضية الجزائرية عقب مؤتمر باندونغ[1]1955، الذي كان وفد جبهة التحرير الوطني حاضر فيه، وكان على رأس المكتب الإعلامي لجبهة التحرير الوطني[2] كل من : حسين آيت أحمد ومحمد يزيد الذي كان نشاطه سببًا في كسب ود الكثيرين لجبهة التحرير الوطني، وقد التزمت الكتلة الأفروآسيوية بمساندة حق الجزائر في إدارة شؤونها واستقلالها، كما التزمت «بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل لأجل استقلالها»[3] وهذا بدعم فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة التي أشعرت رسميا برسالة مؤرخة في 26جويلية 1955[4] موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة والصادرة من طرف 14 بلد مشاركا في مؤتمر باندونغ[5]، مطالبين بتسجيل القضية الجزائرية في جدول الدورة العاشرة العادية للجمعية العامة. افتتحت الدورة في سبتمبر 1955 غداة هجوم جيش التحرير الوطني على الشمال القسنطيني في 20أوت 1955، وكانت نتيجة النقاش لصالح القضية الجزائرية بـــــــ 28 صوتا ضد 27 صوتا، فسجلت في جدول الأعمال، وبعد معرفة الوفد الفرنسي للنتيجة انسحب محتجا من الجلسة في الوقت الذي كان يفترض به أن يبدي

---

[1] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص، 37

[2] تكون وفد جبهة التحرير الوطني من: محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بن بلة، محمد بوضياف، مكلف بالتنسيق الداخلي والخارجي، وابتداء من 1955 محمد يزيد

[3] المجاهد، العدد 15، بتاريخ جانفي 1958.

[4] هذه الوثيقة أرسلت إلى مجلس الأمن من طرف السعودية إلى هيئة الأمم المتحدة، مثيرة الانتباه إلى خطورة الوضع في الجزائر وهذه الرسالة لم تتلق أي رد.

[5] هذه الدول هي، أفغانستان، العربية السعودية، برمانيا، مصر، الهند، أندونيسيا، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن.

استعدادا للوصول إلى حل مرضي اتجاه القضية الجزائرية، كما كان المر بالنسبة إلى قضية تونس حيث كانت قد منحتها استقلالا شبه داخلي وأبدت استعدادها للوصول إلى حل مرضي فيما يخص القضية المغربية[1].

وقد تضمن الحدث التاريخي كل الأحقاد الفرنسية على الثورة الجزائرية والأدلة على ذلك: انسحاب الوفد الفرنسي من الجلسة، وامتناعه عن المشاركة في مناقشة القضايا الأخرى، المدرجة في جدول الأعمال التي استمرت مناقشتها من الفاتح أكتوبر حتى آخر شهر نوفمبر. [2]وقد صرح وزير الخارجية "**بيناي** *Pinay*" أن الحكومة الفرنسية تعتبر أن التوصيات التي تتخذ في هذا الشأن باطلة[3].

وبهذا بدأت الوفود المشاركة تفكر في البحث عن وسيلة ترجع بها الوفد الفرنسي إلى مقعده داخل الجمعية العامة، فكان المشروع الذي تقدمت به كل من الشيلي، الإكوادور، كوبا، كولومبيا، يوم 23 نوفمبر يقضي بشطب القضية من جدول الأعمال بحجة أن القضية ليست من اختصاص هيئة الأمم[4]، ولقي المشروع معارضة من طرف الكتلة الأفروآسيوية، وقد تقدم ممثل الهند السيد "كريشينا" بمشروع قرار يقضي بإعراض المنظمة الدولية على مناقشة القضية هذه السنة، والانتظار إلى الدورة الحادية عشر، مع الإحتفاظ بحق إثارتها وطرحها على المنظمة الدولية متى دعا الأمر لذلك، وصودق على القرار من طرف الجمعية العامة بالإجماع دون المناقشة[5]، ولكن رغم أن القضية لم تعرض رسميًا في هذه الدورة، فإنها

---

[1] فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص، 163

[2] عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، د ت، ص220

[3] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 110.

[4] فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص، 163.

[5] فوزية بوسباك، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، العدد3، 1995، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، ص162.

كانت محل اهتمام كبير من طرف الوفود الحاضـرة، فكان هذا في حد ذاته انتصـار للقضـية الجزائرية بصفة عامة ودبلوماسية جبهة التحرير الوطني الخارجية خاصـة، من أجل قضيتها سـياسـيًا، وهذا ما فعلته في السـنوات اللاحقة، إذ فرضـت نفسـها ووجودها في كل دورة من دورات الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة[1].

ثانيا: الدورة الحادية عشر "جانفي، فيفري 1956 ":

في هذه الدورة تم مناقشـــة القضـــية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة العاشـــرة على إثر الأزمة التي خلفها الوفد الفرنسـي بانسـحابه من أشـغال الدورة، حيث أن جبهة التحرير كانت تعلق آمالاً كبيرة على القرار الذي سوف تصدره في شأنها، فالمناخ المعادي للاستعمار الذي ســـاد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة، خاصـــة بعد العدوان الثلاثي على مصـــر في أكتوبر 1956، وســـحب الولايات المتحدة لهذا العمل كان مبعث تفاءل لدى جبهة التحرير الوطني التي عبـأت الـدول العربيـة، حيـث لعبـت المواقف العربيـة الموحـدة في هيئـة الأمم المتحدة اتجاه القضية الجزائرية الدور الأساسي في تعبئة الرأي العام الدولي لمساندة القضية الجزائرية، وكذلك إلى تعبئة الشـــعب الجزائري، وفي هذا الإطار تم الإعلان عن إضـــراب ثمانية أيام في فيفري1956 عبر كامل التراب الوطني، تزامنا مع انعقاد الجمعية العامة.

وعلى مستوى العمل المباشر في مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني في 12نوفمبر 1956 إلى رئيس الدورة الحادية عشـــر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة "أن نتشرف بتبليغكم في هذه الرسالة بأمر من جبهة التحرير الوطني، التي تمثلها المذكرة المتعلقة بإدراج القضـــية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الحادية عشـــر والذي قدمته أثناء ثورة

[1] محمد السـعيد هارون، "صـدى القضـية الجزائرية في المحافل الدولية"، المجاهد، يصـدرها المتحف الوطني للمجاهد، 2جويلية 1982، العدد (77 –83)، ص، 78.

نوفمبر 1954 والممثلون القارّون لدول الأفغان، المملكة العربية السعودية، الأردن، ليبيا، لبنان، أندونيسيا، العراق، ألمانيا، سيلان، مصر، باكستان، الفلبين، سوريا، اليمن"[1]، وهي المذكرة كتدعيم لما طرحته المجموعة الأفروآسيوية من 6 ماي إلى 19جوان1956، وكان الهدف من الاجتماع هو دراسة كل جوانب القضية الجزائرية عرضها على مجلس الأمن الدولي، وبالفعل وافقت 13دولة [2] على قرار عرض القضية على مجلس الأمن.

لقد أصدرت الجمعية قرار يعتبر القضية الجزائرية قضية دولية خلافا لادعاء فرنسا بأنها قضية فرنسية داخلية، وجاء في قرارها مايلي: «إن الجمعية العامة التي استمعت إلى تصريحات الوفود المختلفة، وناقشت القضية الجزائرية، تعتبر أولا أن الحالة في الجزائر تسبب كثيرا من الآلام والخسائر في الأرواح البشرية، وتعبر عن أهلها في إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل مطابق لروح التعاون بالوسائل المناسبة ووفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة»[3] وبحجة واهية عارضت بعض الدول عرض القضية على مجلس الأمن.[4]

لكن مع هذا فإن مجلس الأمن رفض النظر في القضية الجزائرية بحجة أن الوقت لم يكن مواتيا لذلك، ومعنى هذا أن مجلس الأمن لم يكن في هذه الفترة يعترف بالإدعاءات الفرنسية، وبحجتها الواهية القائلة بأن مشكلة الجزائر "قضية داخلية وأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" فالمجلس إذن مادام لم يرفض مناقشة القضية رفضا مطلقا بحجة عدم وجود

---

[1] عمار ملاح، المرجع السابق، ص، 221.

[2] إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص37

[3] الدول التي عارضت عرض القضية على مجلس الأمن هي، تركيا، الحبشة، الفلبين، الهند، سيلان، برومانيا، نيبال، لاووس.

[4] محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص79.

الوقت المناسب فقط هذا يعني أنه اعتراف بدولية القضية الجزائرية واقتنع أن الحرب الدائرة بالجزائر من شأنها أن تهدد الأمن الدولي وأن للمجلس حق النظر فيها.[1]

في أواخر شهر سبتمبر1956،تقدمت الكتلة الأفروآسيوية من جديد بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة وقبل هذا الطلب سجلت القضية في جدول أعمال هذه الدورة دون مناقشتها وكان ذلك يوم 15نوفمبر 1956،وشرعت اللجنة السياسية في مناقشتها ابتداء من 4 إلى 13 فيفري 1957 ، حاولت حينها فرنسا أن تتمسك بموقفها الصارم لكن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية غير من موقف فرنسا فقد قبلت تسجيل القضية دون نقاش، وشاركت في المناقشة بعد أن كانت ترفضها رفضا قاطعا، وهذا ناجم عن إحساس فرنسا وحلفاءها بإمكانية مناقشة القضية الجزائرية ولو غاب وفدها عن المناقشات من طرف هيئة الأمم[2].

ثالثا: الدورة الثانية عشر"13 ديسمبر 1957"

إن رفض مناقشة القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر، وهزيمة المشروع الذي قدمته الكتلة الأفروآسيوية، اعتبرت فرنسا انتصارا سياسيا ودبلوماسيا لها، ولكن وجدت فرنسا نفسها خلال الدورة الثانية عشر مفضوحة ومكشوفة وأصابع اتهام وموجهة إليها أمام الرأي العالمي، وذلك جراء تزايد الحرب التحريرية داخل الجزائر واتساع نطاق الإبادة وإقامة المحتشدات، ووضعية اللاجئين.[3]

---

[1] وهذه الدول هي أفغانستان، مصر، أندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، الأردن، ليبيا، اليمن، تايلندا.

[2] الدبلوماسية الجزائرية من 1830-1962، المرجع السابق، ص

[3] محمد حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، دار القاهرة للطباعة، 1957، ص 75.

هذا ما أرغم الشعب الجزائري في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله المسلوب، فراحت تحث الحكومة الفرنسية على النظر بكل موضوعية للقضية الجزائرية قصد تحقيق تسوية سلمية بينها وبين جبهة التحرير الوطني دون أي تأخير من شأنه أن يعيق الهيئة الأممية[1].

وحتى يتدعم الموقف العربي في مواجهة السياسة الفرنسية ودبلوماسيتها رأي رؤساء وملوك الحكومات العربية الفاعلة على الساحة العربية والدولية ضرورة عقد اجتماع لمناقشة ما يمكن تقديمه للقضية الجزائرية عربيا ودوليا، وقد تم انعقاد هذا الاجتماع الذي عرف بمؤتمر الأقطاب الأربعة ، **سعود- حسين- عبد الناصر- القوتلي**، في 27فيفري 1957 بالقاهرة تم فيه التطرق إلى القضية الجزائرية في تقرير مصيرهم وفي الحرية والاستقلال[2].

لقد شهدت دورة 1957 زيادة في تدهور الموقف بين مناصري القضية الجزائرية وعلى رأسهم الدول العربية داخل الكتلة الأفروآسيوية، وفرنسا ومؤيدها من الدول الغربية، وهذا ما أدى بممثلي كل من المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن وليبيا ولبنان والفلبين وباكستان وبرومانيا وسريلانكا إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الأممية[3].

ومع التأييد الذي لقيته فرنسا من الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى عدم حصول المشروع على الأغلبية عند التصويت وكانت هذه اللائحة تنص على: "إن الجمعية العامة بعد مناقشتها للقضية الجزائرية وتذكر بقرارها الصادر في 15 فيفري 1957[4]، تأسف بأن الأمل الذي عبرت عنه في قرارها لم يتحقق، وتعرف بأن مبدأ حرية وتقرير المصير ينطبق

---

[1] جمال قنان، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، "الذاكرة "، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، العدد4، 1996، ص، 19.

[2] محمد حافظ ومحمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص 93.

[3] محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص79

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص438.

على الشعب الجزائري، وتذكر بأن الوضع في الجزائر مازال يتسبب في آلام خطيرة وأضرار فادحة في الأرواح[1] " ويعبر عن أمله بأن تقوم مفاوضات في جو من التعاون الفعلي تؤدي إلى إيجاد حل يتماشى مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[2] ولم تحظى هذه اللائحة بالموافقة واعتبرت ذلك انتصارًا للسياسة الفرنسية وللموقف الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة[3].

ولما تم عرض هذا المشروع على التصويت الجزئي وافقت على الفترتين الأولى والثانية منه 33دولة وعارضت 34 دولة وامتنعت 10دول، ولهذا السبب ترددت الدول صاحبة المشروع في تقديمه للتصويت عليه جملة واحدة.

وحين تم عرض هذا المشروع تقدمت اليابان والفلبين وتايلندا بمشروع قرار معدل رقم 199 إلى اللجنة السياسية ينص على ما يلي : " إن الجمعية العامة نظرًا لحالة القلق والاضطراب في الجزائر التي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح، إيمانًا بأن هذه الحالة الغير مرضية التي تسود الجزائر يمكن لجهود مشتركة من فرنسا والشعب الجزائري الوصول إلى حل عادل طبقًا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، تعبر عن أملها في إيجاد تسوية سلمية عن طريق المفاوضات[4] "،وقد صودق عليه بالأغلبية بـ 47صوت مقابل 27صوت وامتناع 31بلد عن التصويت، كما تقدمت 6 دول بمشروع آخر تحت رقم197 تعبر فيه عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي، صودق عليه بالأغلبية 41صوت ضد33 وامتناع ثلاث دول.[5]

---

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص438.

[2] محمد السعيد هارون، نفسه، ص79.

[3] مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الشورة، بيروت، ص ص353-357.

[4] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص438.

[5] محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص، ص، 78، 79.

ونتيجة لعدم وصول المصوتين للمشروع للثلثين، اتفقوا على إعداد مشروع تحت رقم1012، نال موافقة الأغلبية المطلقة 77صوت ضد لا شيء، وكان ذلك يوم 15فيفري 1957[1] ينص على ما يلي: " إن الجمعية العامة قد سمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون وناقشت قضية الجزائر، ونظرًا لأن الحالة في الجزائر تسبب كوارث وخسائر في الأرواح ونظرًا للتذمر الذي ساد الكتلة الإفريقية الأسيوية"

نتيجة لرفض اللائحة فقد رأت ثلاثة دول: كندا والنرويج، ايرلندا ضرورة إجراء تعديل على هذه اللائحة ولكن هذا الاقتراح قوبل بالرفض القاطع من طرف الكتلة.

هذا التعديل يقضي بحذف الفقرة الرابعة من الديباجة التي تضمنت إجراء تعديل على هذه اللائحة من طرف النرويج، كندا، ايرلندا وتعويضها بما يلي: " نعرف بأن الشعب الجزائري له حق العمل من أجل مستقبله بطريق ديمقراطي، وكذا تعويض التوصية الأخيرة بالفقرة التالية: "تقترح مناقشات فعالة من أجل حل الموقف المضطرب ومن أجل الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة"[2]، وجرى التصويت حول المشروع رغم معارضة الكتلة وكانت نتيجته هي رفض من طرف 37دولة وقبول من طرف 36دولة وقد امتنع عن التصويت 6 دول[3].

وبعد مناقشات طويلة توصلت الجمعية العامة إلى قرار وسط، وصادقت عليه في 10ديسمبر 1957 تقدمت به مجموعة من الدول وينص على ما يلي : "إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، ذكّرت بقرارها السابق الصادر في 15فيفري1957 تعبر

[1] محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص، ص، 78، 79.

[2] محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص، ص، 453، 454.

[3] عمار ملاح، المرجع السابق، ص، 223.

عن قلقها لتطورات الوضـــع" وفي الجزائر تســـجل العرض المقدم من طرف ملك المغرب الأقصـى "محمد الخامس" والرئيس التونسـي بورقيبة لوساطتهما وبذل مساعيهما الحميدة لحل القضـية، وتعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال بأن تبدأ المحادثات باسـتخدام وسـائل أخرى ودية قصـد الوصـول إلى حل يتفق مع أهداف ومبادئ الهيئة، كما أرسـلت مذكرة احتجاج ومما جاء فيها:

1. اعتبار القضية الجزائرية قضية دولية تدخل في اختصاصات هيئة الأمم.
2. يسجل عرض الوساطة المغربية والتونسية للقضية الجزائرية.
3. تسجيل رأي الأمم المتحدة في سلسلة المحادثات ومفاوضات الكتلة الأفروآسيوية حيث أرسلت مذكرة احتجاج ومما جاء فيها:

أ. قررت الحكومة الفرنسـية بصـفة انفرادية اسـتبدادية أن تجري في الجزائر عملية الاستفتاء على المستوى الفرنسي.

ب. إن الحكومة الفرنسية متشبثة بمقولتها "الجزائر قطعة من فرنسا".

ج. إن الجزائر ليست فرنسية ولا يمكن لأي كان تجاهل الحرب الاستعمارية التي تشنها فرنسا.

د. إن الدستور الفرنسي يهم فقط الشعب الفرنسي، وكلمة الشعب الجزائري لم يسمعها إلا بعد إرجاع حريته.[1] .ومن هذا التحسـس الدولي بالقضـية الجزائرية، وبعد إيجاد أرضـية صـلبة سـياسـة خارجية بالنسـبة لها، جاء الاعتراف بالقضـية الجزائرية، وهذا ما دفع بالدبلوماسـية الجزائرية إلى الانطلاق مجددا إلى المرحلة الثانية، وهي العالم الإسـلامي

[1] خيري حماد، قضايا في الأمم المتحدة، د ط، المكتب الفجاري منشورات لبنان، د ت، ص، 400.

والإفريقي وآسيا. وإن تمكنت فرنسا من خلال نتائج وتوصيات الجمعية العامة لهذه الدورة أن تحقق مبتغاها، من خلال الموافقة على القرار المعدل الذي ينص على الأمل في إيجاد حل سلمي وديمقراطي، واجتناب الهيئة الأممية الوقوع في مأزق ، خاصة وأن موقف فرنسا كان دائما وفي كل مرة وأنه لا يحق لهيئة الأمم التدخل في القضية الجزائرية، باعتبارها قضية داخلية مستدلا لذلك بالفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق الأمم المتحدة، ومع ذلك قبلت فرنسا في هذه الدورة مناقشة القضية الجزائرية، لكن دون أن تقبل بأية توصية بشأنها ومهما كان مضمونها[1].

ومع ذلك تلاحظ أن الدورة انتصار ثالث لجبهة التحرير الوطني ما دامت القضية الجزائرية أخذت حيزا كبيرا من مناقشات الجمعية العامة، وبالتالي فهي خيبة أمل أخرى منيت بها الدبلوماسية الفرنسية في هذه القضية رغم محاولاتها في إقناع بض الدول الأسيوية ودول أمريكا الجنوبية بما سميت بالإطار القانوني[2]. لكن كل جهودها باءت بالفشل بسبب وقوف الدول العربية والكتلة الأفرو أسيوي إلى جانب القضية الجزائرية في المحافل الدولية.

هذا الدعم القوي الذي لقيته القضية الجزائرية عربيا جعل الرأي العام الدولي يقف عند حقيقة موضوعية هي أن اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر هو مفتاح كل شيء، وهذا يعني بالدرجة الأولى أن جبهة التحرير الوطني تهدف من خلال نشاطها الدبلوماسي المدعم عربيا إلى التعامل مع مبادئ الأمم المتحدة بكل موضوعية، وتتماشى وروح الحلول السلمية العادلة والديمقراطية المسجلة في دستور منضمة الدولية.[3]

---

[1] جريدة المجاهد، العدد 11، بتاريخ نوفمبر 1957، ص1

[2] نفس المصدر، ص 2.

[3] نفس المصدر، ص 3.

إن طموحات الشـــعب الجزائري وآماله التي علقها على هيئة الأمم المتحدة في نصـــرة قضـية كانت لها فرنسـا بالمرصـاد أمام ضـعف هذه الهيئة، لكن كانت يكفيه أنه اسـتطاع من خلالها أن يرفع صـوت قضـيته، وأن يكسـب عطف عديد من الشـعوب ومن أشـقائه العرب بالدرجة الأولى. ونلاحظ كذلك من خلال هذه الدورات الثلاثة أن القضـــية الجزائرية حققت شـــيئا مهما، وهو إدراجها في أول أعمال هيئة الأمم، رغم أن المناقشـــات كانت تدور في المحور بسـبب تصـلب الموقف الفرنسـي بقوله: «الجزائر فرنسـية، قضـية داخلية» ، وكان الطرف الفعال في هذه القضـــية متجاهل وهو جبهة التحرير الوطني التي تعتبر الناطق الرسمي باسم الشعب الجزائري».[1]

[1] محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص ص 73-81

المبحث الثاني: المناقشات الجادة للقضية الجزائرية 1958-1959:

بقي دور الأمم المتحدة هزيلا حتى عام1958، وأثبت الحل النهائي للقضـــية الجزائرية أن عامل الوقت كان دائمًا لصـــالح الثورة الجزائرية، وكلما امتد عمر الثورة ازداد معه التأييد العالمي لقضايا شمال إفريقيا بشكل عام والثورة الجزائرية بشكل خاص، وقد حصل على إثر قنبلة "**ساقية سيدي يوسف**" في 8 فيفري 1958، وهي قرية واقعة على الحدود التونسية الجزائرية والتي تعرضت لقصف جوي من قبل 25 طائرة فرنسية نتيجة لهذا القصف ظهر التغيير في الموقف الأمريكي المؤيد للسياسة الفرنسية، نظرا لما قامت به فرنسا من نقل جيوش من أوربا إلى الجزائر، وكان القلق الأمريكي لاعتباره إضعافًا للحلف الأطلسي.

وبتأزم الوضع في قارة إفريقيا عامة والقضية الجزائرية خاصة، وتدهور النفوذ العربي بصفة عامة، ومن جراء ذلك ظهر التغيير الطارئ على الرأي الأمريكي الذي له صدى كبير في هيئة الأمم المتحدة وفي مصلحة تطور القضية الجزائرية[1] ،كما شهدت سنة 1958 تألق الدبلوماسية الجزائرية وتطورها بواسطة إنشاء حكومة رسمية ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي للشعب الجزائري، حيث أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ على تأسيس الحكومة المؤقتة، وذلك في الاجتماع الذي عقد بالقاهرة في 22- 28أوت1957 ،كما أكدت ذلك مؤتمر طنجة عام1958[2]،كان الهدف من إنشـــاء الحكومة المؤقتة هو إقناع الرأي العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود وأن مهمته الأساسية هي تحقيق الاستقلال، وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل، وبذلك أصبحت تشرف على

---

[1] رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ج2، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983، ص . ص، 280 – 282.

[2] ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص، ص، 170، 171.

السياسة الداخلية الخارجية. تلك هي سلسلة الأحداث الدولية التي سبقت وأثرت تأثيرًا إيجابيًا على الدورة الثالثة عشر لهيئة الأمم المتحدة.

أولا: الدورة الثالثة عشر: " 9ديسمبر 1958 "

بقي الفرنسيون في مناوراتهم وحربهم العدوانية ضد الشعب الجزائري، واستغلوا المهلة التي منحتها إياهم الأمم المتحدة لا للبحث عن حل سلمي عادل للقضية، ولكن لمحاولة حلها عسكريًا قبل مجيء الدورة الثالثة عشر، وذلك بتعميم حرب الإبادة وتطبيق أبشع الممارسات الاستعمارية، لكن رغم ذلك فشلت فرنسا في سياستها، وجاءت الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة، ونوقشت القضية الجزائرية وكان ذلك بطلب الكتلة الأفروآسيوية[1].

واكبت هذه الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة، وغياب فرنسا عن جلسات الجمعية العامة مطبقة سياسة الكرسي الشاغر، على الرغم من أن القضية الجزائرية احتلت صدارة الأحداث الدولية، وفي هذه الدورة ظهر الدور العربي في دعم القضية من خلال تدخلات وفودها، وما ميز هذه الدورة الحملة الشرسة التي شنها ممثل المملكة العربية السعودية على فرنسا، وكان ذلك على لسان الأستاذ **الشقيري** قائلا:« ها نحن بلغنا نهاية الدورة حين تبدأ مناقشة القضية الجزائرية ... لم يكن هذا من جانبنا عفلة أو إهمالا، إن قضية الجزائر هي قضية تحرير وحرب تحرير، وإنها لغزيزة حقا على جميع الشعوب المحبة للحرية....»[2] ولقد عبر ممثل العربية السعودية عن المواقف العربي، من أجل تدوين القضية الجزائرية بقوله:« لقد تركنا القضية الجزائرية إلى النهاية ، وعن قصد واضح، ولم تطلب أن تناقش القضية في بداية الدورة بل وافقنا أن تدرج في أخر

[1] محمد السعيد هارون، المرجع السابق، ص81.

[2] احمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، ص، ص 39-

جدول الأعمال، وليس السـبب في ذلك سـرا يحظر إفشـاؤها، لقد كانت فرنسـا على أعتاب تجربة قومية جديدة....»[1] .

وبالفعل نوقشت القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية كما قدمت 17دولة مشروع اقتراح يشـير إلى حق الجزائريين في الاسـتقلال [2] وإلى اسـتعداد الحكومة المؤقتة للدخول في مفاوضـات مع الحكومة الفرنسية، لكن فرنسـا لم تتقدم بأية خطوة جديدة واستمرت الحرب في الجزائر وتمت عملية التصـويت من طرف اللجنة السـياسـية على المشـروع الأسـاسـي وأقر للمشروع بأغلبية 35صوت مقابل 18صوت مع امتناع 18عضو عن التصويت، ولكن عند عرض هذا القرار على الجمعية يتحصـل على أغلبية الكتلتين، لقد اسـتطاعت الوفود العربية أن تؤكد على اسـتعداد الحكومة الجزائرية المؤقتة للدخول في مفاوضـات حرة مع فرنسـا دون شروط مسبقة، رغم محاولة فرنسا نسف الوساطة التي تقدمت بها كل من تونس والمعرب كما اسـتطاع الوفد الجزائري في الأمم المتحدة، وخلال دورتها الثالثة عشـر أن يحقق الأهداف التي كانت قد رسـمتها الحكومة المؤقتة، ومن بينها الاعتراف بها ولو ضـمنيًا في المؤسـسـة العالمية والاعتراف بحق الشـعب الجزائري في الاسـتقلال، والتفاوض بين الطرفين وبذلك لم تجد فرنسـا من بين 52دولة إلا 18دولة التي تسـاندها في سـياسـتها الاستعمارية[3] وهنا وجد الجنرال ديغول نفسـه مرغما على الاعتراف بحق الجزائر في اسـتقلالها، مع فكرة التفاوض وتقرير المصير في عدة تصـريحات صـدرت عنه، كان أولها تصـريح 16سبتمبر1959حيث

[1] احمد الشقيري، المرجع السابق، ص، ص 39-

[2] خيري حماد، المرجع السابق، ص، 402.

[3] أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص 68

جاء بيانه كما يلي:" إذا قدر لي الله الحياة فإنني ألزم نفسي بأن أسأل الجزائريين ماذا يريدون في النهاية، وأن أطلب من الفرنسيين أن يؤيدوا ما يختاره الجزائريون"[1].

لقد اختتمت الدورة الثالثة عشرة دون أن تذعن فرنسا للقرارات السابقة، وانتهت أشغالها دون أن تحقق رغبة العرب في تحقيق النصـــر للقضـــية الجزائرية، لكنها برهنت على تحدي العرب لفرنســا ومن يؤيدها، وهذا ماجاء على لســان **أحمد الشـقيري** قائلا: «إنني أركز على السلام، لأن استمرار الحرب هو البديل الذي لا بديل سواه... حتى النهاية والنهاية هي نصر الجزائر»[2].

ثانيا: الدورة الرابعة عشر " سبتمبر – ديسمبر 1959»:

لم تحظ القضـية الجزائرية باهتمام هيئة الأمم المتحدة في الدورات الســابقة رغم خطورة القضــية لكونها تنطوي على مآســي إنســانية، هذا إلى جانب تصــاعد المواجهة بين فرنســا والشـــعب الجزائري من خلال ثورته المباركة، إلا أن هيئة المم المتحدة في كل مرة تكتفي بتسجيل القضية دون مناقشتها.

رغم اعتراف ديغول بحق الشـعب الجزائري في تقرير مصـيره 16سـبتمبر 1959 إلا أنه بقي حبرًا على ورق، ولذلك تدخل المندوب الباكســـتاني بالنيابة عن الكتلة الأفروآســـيوية (22دولة) قرار معدل "يسـتعجل الطرفين المعنيين للدخول في محادثات لتقرير البدء في تنفيذ حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بما في ذلك شروط وقف إطلاق النار"

وقد مر هذا القرار بسهولة يوم 8ديسمبر وحصل على 38صوت ضد 26صوت، وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن راغبة في اســتثارة عداء ديغول لهذا القرار،

[1] فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص 167.

[2] احمد الشقيري، المرجع السابق، ص 61.

فقد أعطت صوتها ضد القرار وهو نفس الموقف الذي عبرت عنه المملكة المتحدة (بريطانيا) وقاطعت فرنسا الاجتماع بالطبع لأنها لا تزال مشكلة بزعمها "لا يحق للهيئة الدولية التعرض لمشكلة فرنسا من شؤونها الداخلية"

وفي أثناء انعقاد الجمعية العامة في 12ديسمبر وقع شيء لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة ، وقت قراءة القرار وأخذ الرأي عليه في المجموعة بعد ذلك بدقائق، قلبت بعض الوفود رأيها فأصبحت البرغواي معارضة بعد أن كانت موافقة وكذلك فعلت أستراليا، الأكوادور، الهندوس، لاووس، إذ انتقلت من الامتناع عن التصويت إلى الرفض بينما ظهرت دولة "تيكاراغوا" التي كانت غائبة أثناء دورة النداء لتعطي صوتا آخر بالرفض، ولهذا هزم القرار لما أسماه الوفد الفرنسي إستراتيجية وتعاون فرنسا مع مجموعة من أصدقاءها واستنكر الجزائريون وهم يشعرون بالمرارة، هذه النتيجة التي جاءت بسبب مناورات وضعف الحلف الأطلسي الذي وقع حازمًا على طلب فرنسا من أي قرار لصرف النظر عن مضمونه ومحتواه وقد ألزم الجزائريون الولايات المتحدة الأمريكية لممارسة الضغط على عدد من الدول الصغرى حتى تعطي صوتها بشكل مناسب، ثم غيرت الولايات المتحدة موقفها على أمل أن تهدئ من غضب الجزائريين.

إن هذه الدورة لم تحقق للقضية الجزائرية أي انتصار، بل كانت كسابقاتها بسبب وقوف الغرب إلى جانب فرنسا، وإذا كانت القضية الجزائرية في هذه الدورة قد أصيبت بخيبة أمل من هيئة الأمم المتحدة، فإن ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الموقف الغربي المؤيد لفرنسا لحفظ ماء وجه ديغول أمام العالم[1]، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، حيث ستواجه هذه القرارات رد فعل دبلوماسي مؤيد للجزائر ولقضيتها العادلة.

[1] بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984، ص، ص، 169، 170.

ويمكن القول في الأخير أن الدورات التي عقدتها هيئة الأمم المتحدة بخصوص القضية الجزائرية في الفترة من 1955-1959 تميزت بمايلي:

- دورتا الحادية عشر، والثانية عشر "1956 – 1957" كانت القضية الجزائرية تحت الملاحظات والنضج السياسي.

- دورتا الثالثة عشـر، والرابعة عشـر "1958-1959" أكدت مسـؤولية جمعية الأمم المتحدة في القضـــية الجزائرية والاهتمام المتزايد للمجموعة الدولية لثورة الجزائر وقد كانت بعض المحاولات من الدول الغربية لإخماد كل المبادرات لإيجاد حل لقضية الجزائر.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع تدويل القضية الجزائرية وما مرت به من خطوات مختلفة عكست مجمل الوضع العالمي ونظرته إلى الثورة الجزائرية في مراحلها المتعددة يمكننا أن نسجل مجموعة من النتائج تعتبر نقاطا مضيئة في مسيرة المعركة الدبلوماسية التي لم تقل ضراوة عن معركة السلاح داخل حدود الوطن الجزائري.

فالدور العربي الداعم لقضية الجزائريين كان أكثر فاعلية على مستوى الدول منفردة أو في إطار الجامعية العربية وكذلك الدور المصري اكبر دليل لما لعبته من دور في دعمها للقضية الجزائرية سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا وهي التي كانت تنظر إلى قضية تصفية الاستعمار كواحدة من أولويات العمل العربي المشترك ومايقال عن الدور المصري يقال عن دعم الدول العربية الأخرى مع الفارق في حجم المساندة ،كما انه لا يمكننا أن نغمط الجامعة العربية حقها في دعم تواجد الجزائر في المحافل الدولية ابتداء من باندونغ 1955 وانتهاء بالاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية 1958.

كما أن المنابر الأولى للقضية الجزائرية سواء على مستوى المؤتمرات الافرواسيوية أو من خلال دول الكتلتين الشرقية والغربية قد ساهمت في حشد التعاطف الدولي مع الجزائريين في محنتهم من خلال إدانة الاستعمار الفرنسي وإعلان حق الجزائريين في تقرير مصيرهم وتجلى ذلك من خلال مساندة الكتلة الافرواسيوية للجزائر في هيئة الأمم المتحدة وهو الأمر الذي دفع بمختلف الدول بما فيها من كانت تحت لواء الكتلتين إلى الإيمان بعدالة القضية الجزائرية.

هذه الجهود النشيطة للدبلوماسية الجزائرية حركت فرنسا التي حاولت عزل الثورة سياسيا وحرمانها من كل أشكال الدعم في مختلف بقاع العالم عربيا،دول العالم الثالث وأيضا الدول

الغربية إلا أنها كانت في كل مرة تصـــطدم بقوة الإرادة الجزائرية وبتيار التعاطف الدولي الجارف الذي ما فتئ يزداد يوما بعد يوم.

وقد تجلى النجاح الجزائري في المعركة الضـــارية داخل أروقة الأمم المتحدة لتدويل القضية الجزائرية بداية من الدورة العاشرة التي شهدت تسجيل القضية في جدول أعمالها رغم

معارضـة الوفد الفرنسـي وانسـحابه ، وأيضـا في الدورتين الحادية عشـر والثانية عشـر اللتان ناقشـتا القضـية الجزائرية في بعدها الإنسـاني مما خلق جوا من المسـؤولية الدولية إزاء ما يحدث بالجزائر من انتهاكات رهيبة لحقوق الجزائريين ، أما في الدورتين الثالثة عشـــر والرابعة عشر فقد أكدتا على ضرورة مواصلة التفاوض بين الطرفين على أساس حق الشعوب في تقرير مصـــيرها والســـعي إلى وقف إطلاق النار وهي الأمور التي تلقت تعنتا كبيرا من طرف فرنسا بمساهمة الولايات المتحدة ونتيجة لضعف الكتلة الافرواسيوية في الأمم المتحدة مما حتم على الجزائريين الانتظار إلى غاية الدورتين الخامسـة عشـر والسـادسـة عشـر اللتين شـهدتا مصـادقة الأمم المتحدة على حق الشـعب الجزائري في تقرير مصـيره بطريقة عادلة واحترام الوحدة الترابية للجزائر مع ضـرورة مواصـلة المفاوضـات بين الطرفين ،و هكذا انتهت دورات الأمم المتحدة التي امتدت من 1955 إلى 1959 إلى ضـــرورة اســـتقلال الجزائر واحترام سيادتها وهو الأمر الذي لم يطل عليه الوقت حتى أصبح حقيقة ملموسة في الخامس من جويلية 1962 ،لتنتهي بذلك ســنوات المعاناة الجزائرية التي امتدت طوال قرن ونيف من الزمن بكل ما تحمله من معاني الثبات والإيمان بصدق الهدف وعدالة القضية.

الاهداء

الملحق رقم 01: اعترافات الدول "الأولية" بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حسب الترتيب الزمني.[1]

الرقم	اسم الدولة	تاريخ الاعتراف
1	العراق	19 سبتمبر1958 م
2	ليبيا	19 سبتمبر 1958 م
3	المغرب	19 سبتمبر 1958 م
4	تونس	19 سبتمبر 1958 م
5	السعودية	20 سبتمبر 1958 م
6	كوريا الشمالية	20 سبتمبر 1958 م
7	مصر	21 سبتمبر 1958 م
8	اليمن	21 سبتمبر 1958 م
9	الصين	22 سبتمبر 1958 م
10	السودان	22 سبتمبر 1958 م
11	الفيتنام	26 سبتمبر 1958 م
12	أندونيسيا	27 سبتمبر 1958 م
13	غينيا	30 سبتمبر 1958 م
14	منغوليا	15 ديسمبر 1958 م
15	لبنان	15 جانفي 1959 م
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959 م
17	غانا	10جويلية 1959 م
18	الأردن	20 سبتمبر 1959 م
19	ليبيريا	07 جوان 1960 م
20	التوغو	17 جوان 1960 م
21	الإتحاد السوفياتي	03 أكتوبر 1960 م
22	مالي	14 فيفري 1961 م
23	الكونغو	19 فيفري 1961 م
24	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961 م
25	بلغاريا	29 مارس 1961 م
26	الباكستان	أوت 1961 م

[1] إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية، ص 254.

الملحق رقم 02: مدونة الاقتراع للدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول "قضية الجزائر" بناءا على مشروع قرار تقدمت به 17 دولة تعترف فيه بحق الشعب الجزائري في الإستقلال، وتحث على المفاوضات ودراسة الوضعية الراهنة على أنها تهدد السلم والأمن العالميين.[1]

وثيقة 13A/C./ L 232 ديسمبر 1958.

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانستان	x			إيطاليا		x	
البانيا				اليابان			x
الأرجنتين			x	الأردن	x		
أستراليا		x		اللاووس		x	
النمسا			x	لبنان	x		
بلجيكا		x		ليبيريا	x		
بوليفيا			x	ليبيا	x		
البرازيل		x		لكسمبورغ	غائب		
بلغاريا	x			الملايا			x
بورما	x			المكسيك			x
بيلي الروسيا	x			المغرب	x		
كمبوديا			x	النيبال		x	
كندا		x		هولندا		x	
سيلان	x			نيوزيلندا		x	
الشيلي		x		نيكاراغوا			x
الصين الوطنية			x	النرويج			x
كولومبيا			x	باكستان	x		
كوستاريك			x	بنما			x
كوبا		x		الباراغواي		x	
تشيكوسلوفاكيا		x		البيرو	x		
الدنمارك	x			الفلبين			x
جمهورية الدومينيكان	x			بولونيا		x	
الإكوادور	x			البرتغال	x		

[1] محمد علوان، نفس المرجع، ص 138 – 138

مصر		x		رومانيا		x	
السلفادور	x			العربية السعودية		x	
إثيوبيا		x		إسبانيا	x		
فنلندا	x			السودان		x	
فرنسا	لم تشارك			السويد	x		
غانا		x		تونس		x	
اليونان		x		تركيا			x
غواتيمالا			x	أوكرانيا السوفياتية		x	
هايتي		x		إتحاد جنوب افريقيا	غائب		
الهندوراس	x			إ ج إ شتراكية السوفياتية		x	
المجر		x		المملكة المتحدة	x		
أيسلندا	x			الولايات المتحدة	x		
الهند		x		الأروغواي	x		
أندونيسيا		x		فنزويلا	x		
إيران		x		اليمن		x	
العراق		x		يوغسلافيا		x	
إيرلندة	x						
إسرائيل	x						
المجموع	20	17	3		17	17	4

الملحق رقم 03: مدونة الاقتراع للدورة العاشرة للجمعية العامة حول مسألة "قضية الجزائر" التي يجب عدم إدراجها في جدول الأعمال طبقا لتوصية اللجنة العامة 30 سبتمبر 1955.[1]

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانستان		x		اندونيسيا		x	
الأرجنتين		x		إيران		x	
أستراليا	x			العراق		x	
بلجيكا	x			إسرائيل	x		
بوليفيا		x		لبنان		x	
البرازيل	x			ليبيريا		x	
بورما		x		لكسمبورغ	x		
بيلاروسيا الجمهورية الإشتراكية السوفياتية		x		المكسيك		x	
كندا	x			هولندا		x	
الشيلي	x			نيوزيلندا	x		
الصين			x	نيكاراغوا	x		
كولومبيا	x			النرويج	x		
كوستاريكا		x		باكستان		x	
كوبا	x			بنما	x		
تشيكوسلوفاكيا		x		الباراغواي			x
الدنمارك	x			البيرو	x		
جمهورية الدومينيكان	x			الفلبين		x	
الإكوادور	x			بولونيا		x	
مصر		x		العربية السعودية		x	
السلفادور			x	السويد	x		

[1] محمد علوان، نفس المرجع، ص 145.

الملحق رقم 04: مدونة الاقتراع للدورة الثانية عشر للجمعية العامة للجنة الأولى حول "قضية الجزائر" الخاصة بالتعديل الذي تقدمت به كندا وايرلندا والنرويج" وثيقة A/C.C/L.196" التي تعترف أن الجزائر مؤهلة لإدارة أمورها مستقبلا عوضا عن تطبيق تقرير المصير، واقتراحات إجراء مناقشات جادة بدلا من المفاوضات، 6 ديسمبر 1957م.[1]

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
افغانستان		x		إيطاليا	x		
البانيا		x		اليابان		x	
الأرجنتين	x			الأردن		x	
أستراليا	x			اللاووس	x		
النمسا	x			لبنان		x	
بلجيكا	x			ليبيريا			x
بوليفيا			x	ليبيا		x	
البرازيل	x			لكسمبورغ	x		
بلغاريا		x		الملايا		x	
بورما		x		المكسيك			x
بيلي الروسيا		x		المغرب		x	
كمبوديا			x	النيبال		x	
كندا	x			هولندا	x		
سيلان		x		نيوزيلندا	x		
الشيلي	x			نيكاراغوا	x		
الصين الوطنية	x			النرويج	x		
كولومبيا	x			باكستان	x		
كوستاريك	x			بنما		x	
كوبا	x			الباراغواي	x		

[1] محمد علوان: " الجزائر أمام الأمم المتحدة" الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة الجزائرية، العدد 6، 2000، ص 129- 130.

الملحق رقم 05: القادة الستة التاريخيين.[1]

الواقفون من اليمين: محمد بوضياف، مراد ديدوش، مصطفى بن بولعيد ، رابح بيطاط.

الجالسون من اليمين: محمد العربي بن مهيدي ، كريم بلقاسم.

[1] *http://benkhlifa.blogspot.com/2018/10/blog-post_434.html*

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

باللغة العربية:

1) إبراهيم مياســـي، لمحات من جهاد الشـــعب الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بن عكنون، 2007م.

2) احمد الشقيري، قضية الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت.

3) أحمد بشـــيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 2، تالة للنشـــر والتوزيع، بوزريعة، الجزائر.

4) أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضـر، ط2، منشـورات دار الأدب، بيروت، 1981م.

5) أحمـد منغور، موقف الرأي العـام الفرنســـي من الثورة الجزائريـة 1954-1962، دار التنوير، الجزائر.

6) ازغيدي محمد لحسـن، مؤتمر الصـومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

7) بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني، ط1، دار النفائس، بيروت، 1984.

8) بشـــير ســـعيدوني، الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرســـمي "مواقف الدول العربية وجـامعـة الـدول العربيـة من الثورة الجزائريـة" 1954م-1962م، ج1، دار مـدني للنشـــر والتوزيع، العاصمة، الجزائر، 2013م.

9) بشـير كاشــه الفرحى، مختصـر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنســي للجزائر 1830م-1962م، دار الأمة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت.

10) بو بكر حفظ الله، التموين والتسـليح إبان الثورة الجزائرية 1954م-1962م، دار العلم والمعرفة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت.

11) بوبكر حفظ الله، التموين والتســـليح إبان الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1962م، دار العلم والمعرفة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت.

12) خيري حماد، قضايا في الأمم المتحدة، د ط، المكتب الفجاري منشورات، لبنان، د ت.

13) رياض الصـــمد، العلاقات الدولية في القرن العشـــرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ج2، ط 1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1983.

14) زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسه احدادن، الجزائر، 2007.

15) صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2005.

16) صالح لميش، مصر والثورة التحريرية الجزائرية، ج4، وزارة الثقافة للنشر، العاصمة، الجزائر.

17) عامر رخيلة، 08 ماي 1945 المنطلق الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.

18) عبد الله المقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج 2، وزارة الثقافة للنشر، العاصمة، الجزائر، د.ت.

19) عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007م.

20) عمار بن سلطان وآخرون، الدعم العربي للثورة الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثوره أول نوفمبر 1954م، الجزائر.

21) عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، د ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين مليلة، د ت.

22) عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، دار هومة للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر، 2007م.

23) عمر بو ضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958م-جانفي 1960م، دار الحكمة للنشر والتوزيع، العاصمة، الجزائر، 2012م.

24) مالك بن نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، ط2، دار الفكر، بيروت، 1971.

25) محمد بلقاسم، القواعد الخلفية للثورة التحريرية الجبهة الشرقية 1954م-1962م، منشورات الوطني للنشر، العاصمة، الجزائر، 2007م.

26) محمد حافظ ومحمود الشرقاوي، الجزائر مشكلة دولية، دار القاهرة للطباعة، 1957.

27) محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

28) محمد صالح الصديق، الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010م.

29) محمد لبجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار علي الخش، دار اليقظة العربية، دمشق، 1965.

30) محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

31) مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية"1961-1983" د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1974.

32) مريم الصغير، البعد الافريقي للقضية الجزائرية 1955م-1962م، ط1، دار السبيل للنشر، العاصمة، الجزائر.

33) مصطفى طلاس، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت، 1982.

34) مصطفى عشماوي، جذور أول نوفمبر 1954م، منشورات المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2010م.

35) ناصر الدين سعيدوني، البعد التحرري في الثورة الجزائرية. ملتقى دولي حول الثورة الجزائرية وإشكاليات التحرر، الأوراسي، الجزائر، فيفري 2005.

36) نبيل أحمد بلاسي، الاتحاد العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية للعامة للكتاب، 1990م.

باللغة الأجنبية:

1) *Karim Chaibi, atlas historique de l'Algérie, édition dalimen, Algérie, S.d.*

2) *Mohamed Teguia, l'Algérie en guerre. Ed OPU Alger 1992*

ثالثا: المجلات:

باللغة العربية:

1) الأزهر بديدة، التطور الدبلوماسي للثورة الجزائرية، النائب، مجلة دورية يصدرها المجلس الوطني الشعبي، الجزائر.

2) جمال قنان، نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني، "الذاكرة "، مجلة الدراسات التاريخية والثورة، العدد 4، 1996.

3) عبد القادر خليفي، المؤتمرات الأفروآسيوية والقضية الجزائرية، المصادر، عدد8، مجلة سداسية يصدرها المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

4) فوزية بوسباك، الثورة الجزائرية في المحافل الدولية، الذاكرة، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة والثورة، العدد 3، 1995، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد.

5) جريدة المجاهد، العدد 11، بتاريخ نوفمبر 1957

6) جريدة المجاهد، العدد 11، بتاريخ نوفمبر 1957

7) جريدة المجاهد، عدد 102، 1961

8) جريدة المجاهد، عدد 72، 14 نوفمبر 1960

9) جريدة المجاهد، عدد 14، 15 نوفمبر 1957.

10) المجاهد، العدد 19، 1مارس 1958.

11) المجاهد، العدد 23، 7ماي 1958.

12) المجاهد، العدد 23، 7ماي 1958.

13) المجاهد، العدد 23، 7ماي1958.

14) المجاهد، العدد 15، بتاريخ جانفي 1958.

15) المجاهد، العدد 15جانفي 1958.

16) المجاهد، مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي في القاهرة، ج 3، الأعداد 22 (18 أفريل 1960م).

17) الرصد: آراء حرة، العدد 2، مارس-أفريل، 2002.

18) المجاهد العدد 27 " بترول المغرب العربي، مشاكله اليوم وغدا"، 22 جويلية 1958

19) محمد السعيد هارون، "صدى القضية الجزائرية في المحافل الدولية"، المجاهد، يصدرها المتحف الوطني للمجاهد، 2جويلية 1982، العدد (77-83).

20) عامر رخيلة، الطرح الأول للقضـــية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة والظروف العامة، المصـادر، إصـدار المركز الوطني للدراسـات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، العدد 13، 2006.

باللغة الأجنبية:

1)El- moudjahid, n15, 1janvier, 1958

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1)أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، 2005/ 2006م.

2)معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958، رسالة ماجستير جامعة الجزائر، فيفري 2002.

مذكرة ماستر بعنوان: مراحل تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة 1955-1959

إعداد الطالبتين: سناء بومعقودة
لبـنـى زروق

إشراف الأستاذ:

الملخص

لقد زاوجت الثورة الجزائرية بين العمل العسكري المسلح في الداخل والعمل السياسي والدبلوماسي في الخارج لمواجهة أساليب الاستعمار الفرنسي، إذا كانت معركة السلاح قد أظهرت عدم تكافئ القوى بفعل نتيجة التفوق العسكري الفرنسي الذي يمتلك أحدث الأسلحة، فإن المعركة الدبلوماسية كانت أكثر ضراوة بين الدبلوماسية الجزائرية الممثلة في الوفد الخارجي للجبهة ثم لجنة التنسيق والتنفيذ وأخيرا الحكومة الجزائرية المؤقتة، حيث نجحت الدبلوماسية الجزائرية في افتكاك الاعتراف الحق الشعب الجزائري باستقلاله وحريته وتدويل قضيته من المجتمع الدولي، ثم من طرف هيئة الامم المتحدة.

Abstract :

The Algerian revolution has combined armed military action at home with political and diplomatic action abroad to counter French colonial methods, if the battle of arms has shown that the forces are not rewarded by the result of French military superiority, which possesses the latest weapons, the diplomatic battle was more fierce between the Algerian diplomacy represented in the external delegation of the Front, then the Coordination and Implementation Committee and finally the Algerian Interim Government, where Algerian diplomacy succeeded in disbelieving the recognition of the algerian people's right to their independence and freedom and the

internationalization of their cause from the international community, and then by the United Nations